Vol. 8. No.1, May, 2019 ISSN: 2090-5890

التخطيط لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي بمصر

أ.م.د/ محمد إبراهيم طه محمد خليل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية - جامعة طنطا

أ.م.د/ محمد حسن أحمد جمعة
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية- جامعة دمياط

الملخـــص :

ء نظام تعليمي عصري يواكب تطلعاتها نحو مستقبل واعد، يمكنها من مواجهة كافة التحديات وكافة الأزمات التي تحيط بها على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، ولذلك وضعت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأفردت مساحات منها للحديث عن مستقبل التعليم العالي فى مصر حتى عام ٢٠٣٠ متناولة أسس الإصلاح وآلياته ومتطلباته وكل هذا في إطار استراتيجي يرسم لمصر مستقبلاً واعداً في ظل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي شهدته مصر بعد عام ٢٠١٣ خصوصاً مع سعي قوى الضغط المجتمعي لأن يكون لها دور بارز في صياغة مستقبل مصر التعليمي الجامعي في إطار من المشاركة والمواءمة مع الدولة.

وتمثلت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن التخطيط لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي بمصر؟

استهدف البحث إلى:

اهيمي لجماعات الضغط المجتمعي في مصر، وأسس مشاركتها في صنع القرار والأطر العامة لتطوير منظومة التعليم العالي في مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ وصولاً إلى بناء رؤية مستقبلية تمكن جماعات الضغط المجتمعي في المشاركة في صناعة القرار التعليمي بمصر فيما يخص إصلاح سياسات التعليم الجامعي وفق رؤية ٢٠٣٠ .

تناول البحث إطار نظرياً: *تناول استعراض مفهوم قوى الضغط وأسس مشاركتها في صنع القرار التربوي، واستعراض رؤية مصر ٢٠٣٠ للإصلاح التعليمي العالي وكيف يمكن لجماعات الضغط أن تمارس أدواراً فاعلة في تنفيذ هذه الرؤية المستقبلية.*

وتناول البحث إطار ميدانياً: *اعتمد على المقابلة المفتوحة مع عينة من السادة المعنيين بالمستقبل التعليمي لمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ للتعليم العالي وقدم البحث تصوراً مقترحاً لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي.*

* ***كلمات مفتاحية:*** *(جماعات الضغط - صنع القرار التعليمي - استراتيجية مصر ٢٠٣٠).*

Abstract

The current research aims to set a proposed perception to enable social-press groups to participate in the process of educational decision making in the light of Egyptian- strategy 2030 for developing higher education in Egypt, and to achieve this aim it uses the descriptive method, The results of the study indicated that :The formulation of the plan is very far from the accepted principles of strategic planning and is only a set of guidelines and aspirations that are absolute general, The objectives set out in the plan are unrealistic, since it is impossible to achieve many of the objectives set in accordance with the time frame set for them.

مقدمة:

تمثل صناعة السياسات التعليمية مظهراً من مظاهر قوة النظام التعليمي وقدرته على تحقيق متطلبات المجتمع، وذلك انطلاقاً من كون التعليم وصناعته شأناً عاماً يشارك في صياغة سياساته الجميع في المجتمع الواحد الذي تحكمه الغايات والأهداف والآمال والطموحات المشتركة.

وتأتي الفجوة في صناعة القرارات التربوية من خلال غياب البعد المجتمعي في صياغتها سواء بإهمال ذلك البعد وتهميشه أو عدم الثقة فيه أو عدم الاعتراف أصلاً بجدوى مشاركته ومن ثم تولد القرارات والسياسات التعليمية بعيدة عن الرضا المجتمعي في كثير من الأحيان.

وهنا تأتي أهمية جماعات الضغط المجتمعي التي تعبر عن كيفية تعلم الشعب حل مشكلاته التربوية عن طريق الممارسة لا المشاهدة والمشاركة لا الاستسلام عبر قنوات شرعية تمكنه من التواصل مع صناع القرار التعليمي بالدولة من خلال الهيئات الأهلية والمجتمع المدني بكل تشكيلاته وجماعات الضغط المجتمعي الأخرى(١).

وباعتبار أن التعليم سلعة فنجاح تسويق أي سلعة مرتبط بمدى القدرة على تسويقها حيث تتضمن طلباً قوياً عليها (جانب الطلب)، والقدرة المميزة على إنتاج هذه السلعة (جانب العرض) وبين العرض والطلب نجد المستهلك والذي من حقه أن يبدي الرأي في مستوى جودة سلعته طبق مواصفاته المحددة التي ينشدها من هذه السلعة، ومن ثم فالتعليم وفق هذا المنظور هو سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب والذي يمثل المجتمع عماده الأول(٢).

والتعليم وفق قانون العرض والطلب هو صناعة لا تملك جودتها جهة واحدة، بل إنها صناعة يشارك في إبداعها شركاء النجاح والمتطلعون إلى نظام تعليمي عصري جديد يخرج من إطار ذاتية صياغة القرارات وصناعة السياسات إلى رؤية جديدة قائمة على الإنصات والإصغاء والمشاركة المجتمعية المميزة التي تخلق في النهاية رأياً عاماً يمثل قوى ضغط قوية لا تجبر متخذ القرار على الإذعان الأعمى له بل تجبر متخذ القرار على أن يستوعب مفهوم التطلعات المجتمعية للتعليم والاعتبارات التي يؤمن طلاب الخدمة بأنها أولى بالرعاية من غيرها.

وفي هذا السياق يؤكد (**Cronin, 2008**) أن اتجاهات التنمية المستدامة وتطبيقاتها المستقبلية تأخذ في اهتمامها الأول أن تنطلق من إطار مدعوم بقوى الدعم المجتمعي التوافقي بما في ذلك آليات وضع السياسات الاجتماعية والتربوية والتي تنطلق أساساً بموافقة الجمهور المجتمعي العريض بكل فئات الضغط التي تكونه(٣).

والتوجه نحو التنمية المستدامة هو التوجه المصري المعاصر والذي تعبر عنه بوضوح استراتيجية مصر ٢٠٣٠ والتي يأتي التعليم العالى محوراً مهماً من محاور الانطلاقة المصرية الحضارية المخطط لها في ٢٠٣٠. راجع: www.sdsegypt2030.com.

ومن ثم فإنه من المهم جداً أن تكون السياسات التعليمية المعاصرة في صياغة القرار التربوي في مصر منطلقة اعتماداً على مبادئ الشراكة الهادفة، تلك الشراكة التي تمثل قوى الضغط المجتمعي عمادها الأول، فالإجماع المجتمعي على رؤية عصرية جديدة للتعليم يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن بناء السياسات التعليمية بناءاً أحادي الجانب من قبل متخذ وصانع القرار غدا ضربًا من ضروب الماضي، وغدا ممارسة خاطئة لا تخدم الإرادة العامة للشعب وتطلعاته وأحلامه ورؤيته لمستقبل أفضل للتعليم كحق أساسي ورئيس من حقوقه المشروعة.

واحترام تطلعات قوى الرأي المجتمعي ليس اعتراضاً على رؤى الدولة الإصلاحية واحترام سيادة قراراها إنما هو التزام رسمي بأن تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين وشركاء الوطن على تنوعاتهم حق مكفول للجميع كمبدأ أخلاقي يقوم على المسئولية المتبادلة(٤).

واحترام رؤى المجتمع وجماعات الضغط وفق هذا التوجه هو تطور سريع للحضارة المعاصرة التي تسهدف الرقي الشامل بالإنسان وترى أن الاستثمار الأفضل هو الاستثمار البشري، استثمار الطاقات التي يحتاجها فعلاً المجتمع، واحتياج المجتمع وفق هذا المنظور هو المبرر لضغطه، والمبرر لتوجهات مشاركته في صنع القرار التعليمي ومبرر في الوقت نفسه للضغط على متخذ القرار ليتوافق مع تطلعاته ومتطلباته ليواكب التقدم العالمي ويحقق غاياته من نظامه التعليمي وهذه المعادلة هي الخيط الرابط بين التعليم كمسئولية حكومية وقوى الضغط المجتمعي كمسئولية شعبية.

مشكلة البحث:

إن المتأمل لواقع السياسات التعليمية في مصر حالياً يجد مجموعته من الأزمات على مستوى الرؤية والفلسفة التي تنطلق من خلالها تلك السياسات، مجموعة من القرارات المتضاربة على مستوى صياغة مستقبل التعليم في مصر أو حتى مناقشة واقعه الحالي بداية من نهايات القرن، فعلى مستوى التعليم قبل الجامعي عندما تم اتخاذ قرار بإلغاء الصف السادس الابتدائي ثم عودته، وقرار بتطبيق نظام الفصلين الدراسيين في التعليم الثانوي العام ثم العدول عنه، ثم قرار باعتبار المرحلة الثانوية عامين ثم العدول عنه للعام الواحد، ثم قرار باعتماد لائحة الانضباط المدرسي في عام ٢٠١٦ ثم التراجع عنها فوراً، ثم قرار بإنشاء المدارس اليابانية عام ٢٠١٧ والشروع فعلاً في الدراسة في ثماني مدارس على مستوى الجمهورية ثم إلغاء هذه الفكرة والعدول عنها لأجل غير مسمى، وغير ذلك من السياسات التي تؤثر تأثيراً رهيباً على مصداقية النظام التعليمي في مصر وسمعته محلياً وعالمياً.

وعلى مستوى التعليم الجامعي نجد ضبابية الرؤية فيما يخص مسارات تطوير وإصلاح سياسات التعليم العالي بين العمومية والخصوصية، بين الاستيعاب وتكافؤ الفرص وتحديات الخصخصة واقتصاديات السوق الصارمة، بين التعليم النظري ومتطلبات سوق العمل، بين جودة ورقية ومستويات متدنية من التصنيفات لا تواكب العالمية.

وفي هذا الصدد وقبل تحديد مشكلة هذا البحث، يستعرض البحث مجموعة من الدراسات السابقة على النحو التالي.

جاءت دراسة (رمضان، ١٩٩٩) والتي تناولت دور جماعات الضغط في صنع السياسة التعليمية وعلاقة هذه السياسات بتكافؤ الفرص في التعليم وأكدت الدراسة في مرحلة مبكرة جداً أن غياب الاهتمام بأدوار جماعات الضغط كفيل بأن يعزل التعليم عن الواقع ومن ثم تفقد المشاركة دورها في صياغة رؤى المستقبل التعليمي(٥).

ودعمتها دراسة (زيدان، ٢٠٠٠) التي تناولت دور جماعات الضغط في توجيه السياسة التعليمية في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة، ووضحت تلك الدراسة أسس بناء السياسة التعليمية وأهم أدوار قوى الضغط المجتمعي ومداخل هذا الضغط المرتبطة ببناء القوة ومن ثم تقديم رؤية مقترحة لدعم هذه الجماعات في صياغة مستقبل أفضل للتعليم في مصر(٦).

دراسة (عبد الكريم، ٢٠٠١) والتي جاءت متناولة أسس صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر، محللة الآليات والأهداف والرؤى المستقبلية، وأبرزت أن هناك تخبطاً رهيباً في صياغة السياسات التعليمية في مصر وتداخل رهيب جداً بين صناع القرار التعليمي ورغبة المستفيدين من هذه الخدمات التعليمية(٧).

وجاءت دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٨) مبرزة أهم العوامل المؤثرة على مشاركة الموظفين في صنع القرار التعليمي وعلاقته بمستوى أدائهم وكيف يمكن أن يمارس المعلمون ضغطاً على متخذى القرار التعليمي باعتبارهم هم من ينفذون الخدمة وهم وسطاء التشغيل المعنيون بتنفيذ السياسات ومن ثم يجب أن توضع تصوراتهم في الاعتبار(٨).

وبشكل وثيق الصلة بهذا البحث **جاءت دراسة (عبد الرازق، ٢٠١١)** متناولة ممارسات جماعات الضغط وعملية صنع القرار التربوي في بعض الدول المتقدمة ومصر: دراسة مقارنة، أظهرت من خلالها الباحثة واقع جماعات الضغط عالمياً ودورها في صياغة السياسات التعليمية والمشاركة فيها وواقعها الغائب في مصر والفجوة الكبيرة بين المشاركين عالمياً ومحلياً(٩).

وتناولت دراسة (بن شعبان، ٢٠١٥) تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي

والتعليمي وتناولت الدراسة ثنائية العلاقة بين التعليم والسياسة وكيف للممارسات التعليمية أن تكون انعكاساً لرؤى سياسية تمثل الدولة، ومن ثم تعتبر التعليم باباً من أبواب الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد(١٠).

وجاءت دراسة (غبور، ٢٠١٧) متناولة لأهم العوامل الشخصية والتنظيمية التي تؤثر في اتخاذ القرار في الجامعات المصرية، والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه القيادات الأكاديمية في اتخاذ القرارات الإدارية، بالإضافة إلى تحديد متطلبات ممارسة القيادات الأكاديمية لاتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، ووضع تصور مقترح لتحقيق التميز الإستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية.(١١)

وتناولت دراسة (Maruatona, 1999) أهم أدوار المجتمع المدني في التعليم خاصة في تعليم الكبار وكيف يمكن لهذا الشريك الفاعل أن يمارس ضغطاً لصناعة القرار التعليمي والرقي به (١٢).

وجاءت دراسة (JENETH DARKER, 2005) متناولة التعاون والصراع بين القوى المتنوعة والمسئولة عن صناعة القرارات التعليمية. ودور هذه القوى في دعم منظومة التعليم للتنمية المستدامة وأسس بناء الشراكة الهادفة بين كل الأطياف صانعة السياسات التعليمية(١٣).

وتناولت دراسة (C.sanders & C. lewis, 2005) مشاركة المجتمع المدني في صياغات سياسات المدارس العليا وأسس بناء جسور من التميز والمشاركة بين المجتمع المدني وصناع القرار التعليمي(١٤).

وتناغمت مع تلك الدراسة دراسة (Rivera & Tharp, 2006) أسس مشاركة أولياء الأمور في صياغة مستقبل أولادهم داخل المدارس ومدى العلاقة بين القرارات التعليمية وصياغة مستقبل هؤلاء الأولاد في إطار تفاعلي تشاركي فعال(١٥).

وجاءت دراسة (David A. Tondberg, 2010) متناولة السياسات التعليمية المعاصرة وأسس صياغتها وعلاقتها بمجموعات المصالح والجمهور وأسس التمويل التعليمي المشترك القادر على التأثير على صناعة القرار التعليمي السليم(١٦).

واعتماداً على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن التخطيط لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي بمصر؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

١- ما الإطار المفاهيمي لجماعات الضغط المجتمعي بمصر؟
٢- ما أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي؟
٣- ما الأطر العامة لتطوير التعليم العالي في مصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠؟
٤- ما واقع مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في صناعة القرار التعليمي بمصر؟
٥- ما التصور المقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم الجامعي؟

*** أهداف البحث:**

تتمثل أهداف البحث في:

١- تعرف الإطار المفاهيمي لجماعات الضغط المجتمعي بمصر.
٢- استعراض أهم أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي.
٣- تعرف الإطار العام لتطوير التعليم الجامعي بمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالى.

٤- استعراض واقع مشاركة جماعات الضغط في صناعة القرار التعليمي بمصر.

٥- بناء تصور مقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالى.

*** أهمية البحث:**

أ) الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية البحث نظرياً في كونه استعراض شامل لأسس الدعم المجتمعي لصنع القرارات التعليمية وسبل تدعيم هذه المشاركة لجماعات الضغط، ودورها في الارتقاء والنهوض بمستقبل سياسات التعليم العالى في مصر في ضوء استراتيجية تطوير التعليم الجامعي ٢٠٣٠.

ب- الأهمية التطبيقية:

يُقدم البحث إطاراً تطبيقياً يعتمد على مجموعة من المقابلات المفتوحة مع خبراء التخطيط وصناعة السياسات التعليمية بمصر وممثلي جماعات الضغط المجتمعي لبناء تصور مستقبلي يمكننا من خلاله تمكين جماعات الضغط المجتمعي من صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم الجامعي.

*** منهج البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يسبر أغوار المشكلة ويحلل جوانبها وصولاً إلى رؤى مستقبلية تمكن من التعاطي الجيد معها لتحقيق الغايات المنشودة[١٧].

*** مصطلحات البحث:**

١- جماعات الضغط:

تعرف بأنها: "جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطاً معيناً من السلوك الجماعي، يجمعهم أهداف مشتركة ومصالح مشتركة يدافعون عنها بما يمكنهم من المساهمة في صنع السياسات العامة للدولة أو الضغط عليها لتحقيقها"[١٨].

٢- السياسة التعليمية:

تعرف بأنها: "خطة تربوية مرصودة من قبل جهة ما، وبمقتضاها يسير النظام التعليمي بكامله حسب توصياتها وأبعادها مع مراعاة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجوانب الوطنية والتاريخية والسياسية، وهي أيضاً عملية اختيار وتحديد الأهداف التعليمية ورسم سبل فعالة تكفل استخدام الإمكانات والموارد المتاحة بأقصى فعالية ممكنة" [١٩].

٣- القرار التعليمي:

يعرف بأنه: "الاختيار المدرك بين عدة بدائل متاحة في موقف ما يتعلق بالتعليم، ويعرف أيضاً بأنه الاختيار المدرك بين البدائل التعليمية المتاحة في موقف معين" [٢٠].

٤- استراتيجية ٢٠٣٠:

"هي رؤية مصر الجديدة ذات الاقتصاد التنافسي المتنوع والمتوازن المعتمد على الابتكار والمعرفة والقائم على العدالة والاندماج المجتمعي والمشاركة ذات النظام الأيكولوجي المتنوع المستثمر لعبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة والرقي بجودة حياة المصريين"[٢١].

- ويتبنى البحث المفهوم الحالي لجماعات الضغط المجتمعي المساهمة في صنع القرار التعليمي الجامعي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ بأنها: "هي جماعات مجتمعية غير حكومية ذات صبغة تطوعية تنموية تجمعها أطر ولوائح واحدة تتسم بالتوافق بما يمكنها من دعم السياسات والرؤى التعليمية الوطنية المحقق للتنمية الشاملة ٢٠٣٠ في الوطن جنباً إلى جنب مع الجهات الرسمية الداعمة لتلك السياسات فيما يخص التعليم العالي بمصر".

*** حدود البحث:**

١- الحد الموضوعي:

يتمثل في تحليل متطلبات تمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم الجامعي، مع تحليل لرؤى هذه المشاركة وآلياتها ومنطلقاتها العامة بم يدّعم التوجه نحو إقرارها لمساندة الجهود الوطنية المخلصة لإصلاح وتطوير التعليم العالي بمصر.

٢- الحد البشري: يعتمد على عينة من السادة:

- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.
- أعضاء جماعات الضغط المجتمعي بمصر.

٣- الحد الجغرافي: يتناول البحث سبل النهوض بتمكين جماعات الضغط من المشاركة في صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء الاستراتيجية المصرية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي.

٤- الحد الزمني: يتمثل في زمن إجراء البحث وهو عام ٢٠١٨.

***بنية البحث:**

يتكون البحث من قسمين:

القسم الأول: الإطار النظري للبحث ويتضمن ثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لجماعات الضغط المجتمعي في مصر.

المحور الثاني: أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي.

المحور الثالث: استراتيجية تطوير التعليم العالي في مصر ٢٠٣٠.

القسم الثاني: الإطار الميداني للبحث ويتضمن محورين:

المحور الأول: الدراسة الميدانية وإجراءاتها.

المحور الثاني: التصور المقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي بمصر في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي.

القسم الأول: الإطار النظري للبحث:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لجماعات الضغط في مصر.

في المجتمعات المتقدمة تحتاج الحكومات المركزية إلى الدعم والمساندة من الأفراد والجماعات لتعزيز سياساتها التنموية الشاملة بما يحقق نهضة شاملة للمجتمع، وتسعى مصر من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في إطار من التوافق لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ويأتي التعليم الجامعي على رأس أولويات الاهتمام.

وتؤمن جماعات الضغط المجتمعي بدورها المهم المساند للدولة، والمدعم لتوجهاتها التنموية في إطار من الشراكة التي تحقق المصالح المشتركة بين الدولة وبين جماعات الضغط المجتمعي.

والسياسة التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات تتأثر بمن يملك مصادر القوة فيه، حيث يشترك في صنع وتوجيه هذه السياسة عدد من القوى أو المؤسسات بعضها رسمي وبعضها غير رسمي، فالمؤسسات الرسمية أعطى لها الدستور والقانون حق صنع السياسة التعليمية، وهي في مصر تتمثل في رئيس الجمهورية، ووزارة التعليم، والبرلمان، والمجالس القومية المتخصصة والمجالس العليا ومراكز البحوث، أما المؤسسات غير الرسمية فتشمل النقابات المهنية، ونوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات الأعمال الخاصة، والتي تؤثر في بعض الأحيان في صنع القرار التعليمي حيث تمارس جماعات الضغط pressure groups الضغط على صانعي القرارات التعليمية لتحقيق مصالحها وأهدافها[٢٢].

والتوجه نحو دعم دور جماعات الضغط هو انطلاق نحو المستقبل، فمن الملاحظ في عملية صنع القرار التعليمي في مصر عدم استقرار السياسة التعليمية، حيث تتبلور أزمة عملية صنع السياسة التعليمية في درجة عالية من المركزية التي تتحول في النهاية إلى درجة مفرطة من الفردية التي تحكمها الرؤى الفردية وتصوراتها البعيدة كل البعد عن المشاركة المجتمعية بالمعنى الواسع(٢٣).

ومن هذا المنطلق فإن التوجه نحو رؤية جديدة لجماعات الضغط المجتمعي أصبح مطلباً ملحاً، إذ تعتمد التنمية على قاعدة المشاركة الكاملة لكافة فئات وأطياف المجتمع، في إطار محدد من الشراكة الهادفة المتفق عليها، والتي تنطلق في إطار من الشفافية والتكامل والتعاون وليس الشك والتناحر وتغليب المصالح الذاتية الضيقة على المصالح الوطنية والقومية.

والدعوة لإشراك جماعات الضغط فى مناقشة سياسات التعليم فى مصر هى دعوة تواكب اعتبار التعليم الجامعى ليس ترفاً أو مجرد خدمة، إنما هو استثمار بشرى فى إعداد القوى العاملة المنتجة فى أعلى مستوياتها العلمية والمهارية ومن هنا كان من المهم جداً أن يقول المجتمع كلمته.(٢٤)

والانطلاق نحو احترام جماعات الضغط المجتمعي هو احترام للديمقراطية بمعناها الراقي الذي يؤمن بالدولة ذات السيادة، وبالجماعات الوطنية المخلصة ذات الولاء الوطني الداعم لتوجهات الدولة في إطار رؤى التنمية الشاملة، وإن كان هذا التوجه - إلى الآن - ليس بالصورة المثلى، إلا أن تدعيم هذا الدور الآن أصبح مطلباً ملحاً وليس رفاهية وقتية أو ديكوراً يزين السياسات التي لا تعترف بالمشاركة الشعبية أو بالأدوار المخلصة لجماعات الضغط الوطنية.

*** وسائل جماعات الضغط:**

جماعات الضغط المجتمعي تمارس عملها من خلال مجموعة من الوسائل التي تمنحها القوة الداعمة لتوجهاتها في إطار من التوافق مع الدولة ودستورها وقانونها، وتتمثل أهم هذه الوسائل في(٢٥):

١- الإقناع أو الإخضاع:

يعتبر الإقناع هو الطريق العادي الذي تسلكه جماعات الضغط المجتمعي مع كافة الجهات محل الضغط، ويعتمد أسلوب الإقناع على الحوار والمناقشة مع السلطات المعنية فيما يخص السياسة التعليمية وأساليب صنع القرار التربوي السليم.

وفي حال فشل الإقناع تلجأ هذه الجماعات إلى الإخضاع والضغط من خلال وسائل الاتصال والتكنولوجيا المعاصرة وحشد أنصارها ودعاة توجهاتها للضغط على متخذ القرار في إطار من النقد الممنهج المعبر بقوة عن وجهة نظرهم حيال السياسات التعليمية.

٢- التمويل:

تعتمد جماعات الضغط على سبل عديدة للتمويل، هذا التمويل المرتبط بطبيعة عملها في إطار المشاركة المجتمعية، وتمويل هذه الجماعات هو في إطار سيادة القانون وشفافية الممارسات المالية والتي توافق عليها الدولة المركزية في إطار من التعاون مع هذه الجماعات.

٣- وسائل الإعلام واستمالة الرأي العام:

تؤمن جماعات الضغط المجتمعي بأن منابر الإعلام المتاحة هي من أهم وسائل الضغط التي يمكن الاعتماد عليها نظراً لسهولة اتصالها بالأفراد ولاسيما في الوقف الحاضر الذي تنوعت فيه وسائل الاتصال عن طريق الشبكات العنكبوتية، في الانترنت، وشبكة التواصل الاجتماعي والتوفير وغيرها، وهي وسائل اتصال لا تحدها حدود، ولا تعيقها حواجز، بالإضافة إلى دور القنوات الفضائية والصحف المستقلة التي تنتمي إلى الجماعات الضاغطة لعرض مواقفها واستمالة الرأي العام لها.

ويمكن لجماعات الضغط أن تمارس أدوارها من خلال حرية الممارسات التي تمنحها الدولة لها والتي

تتمثل في تنظيم الندوات والمؤتمرات واللقاءات الفكرية المتنوعة والتي من خلالها تقدم هذه الجماعات رؤى وتصورات تسهم في الضغط على صناع القرار التعليمي ضغطاً يحقق ما تسعى إليه هذه الجماعات من أهداف تؤمن بها وتنادي السلطات المركزية المتخذة لقرارات الإصلاح التعليمي بتنفيذها باعتبار كون هذه الجماعات تمثل رأي قطاعات عريضة من الشعب الذي وثق بها ورأي في الانتماء إليها وإلى أنشطتها التطوعية نوعاً من أنواع ممارسة الحق في المواطنة.

وهذا التوجه يتمثل فى التأكيد على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط المجتمعي في التأثير على صناع القرار التعليمي والمتعلق بمجالات إصلاح التعليم الجامعي ورسم السياسات التعليمية المعاصرة، وبناء رؤى جديدة للتمويل التعليمي الجامعي، ووضع مجموعة من الضوابط التي تحددها العلاقة المستقبلية بين الدولة وبين جماعات الضغط بما يدعم الشراكة الحقيقية بمعناها الصحيح لإصلاح التعليم الجامعي من منطلق الشراكة في التنمية[٢٦].

*** المؤيدون لأدوار جماعات الضغط المجتمعي:**

يؤمن المؤيدون لأدوار جماعات الضغط في صنع القرار التعليمي بأهمية هذا الدور للأسباب التالية[٢٧]:

أ- لها دور إيجابي في المجتمع فهي خزانات المعلومات التي يلجأ إليها صانعوا القرارات التعليمية.

ب- تعتبر برلمان آخر يقوم على أساس مهني عكس البرلمان المنتخب على أساس جغرافي وهي بذلك تتدارك النقص الذي يعتري بعض الأنظمة الانتخابية التي ينعدم فيها التمثيل المهني السليم.

جـ- تعتبر أداة لحفظ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فاللجوء إلى هذه الجماعات يخلق جواً من التوافق والتناغم أمام متخذ القرار يمكنه من رؤية الأمور بشكل واضح وموضوعي بعيداً عن الرؤى السياسية والمصالح الذاتية الضيقة.

د- تعتبر أداة لدعم المناخ السياسي في المجتمع وتعزيز روح التعاون والود بين كافة القوى السياسية والتنظيمات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة.

هـ- تمتلك هذه الجماعات الإمكانات الفنية التي تؤهلها لممارسة الرقابة الشعبية على المؤسسات الحكومية متخذة القرار وهو ما يفتقده المواطن العادي والذي يجد في هذه الجماعات ملاذاً آمناً لتوصيل صوته ورسالته إلى الحكومة وصناع القرار.

***المعارضون لجماعات الضغط المجتمعي:**

يعارض البعض وجود هذه الجماعات للأسباب التالية[٢٨]:

أ- يرى البعض أنها تؤدي إلى تقسيم الشعب الواحد إلى فئات متناحرة.

ب- عملية ممارسة الرقابة على أنشطتها وممارساتها عملية معقدة وصعبة جداً.

جـ- تميل هذه الجماعات إلى تغليب المصالح الذاتية الخاصة على حساب المصالح العامة للوطن.

د- تؤدي هذه الجماعات إلى إضعاف الوحدة الوطنية مما يقوض الديمقراطية والتماسك المجتمعي.

هـ- لا تمثل هذه الجماعات كل أطياف المجتمع إذ تتخذها بعض النخب ستاراً لممارسات غير وطنية تضر بأمن الأمة القومي وبالنسيج الوطني الواحد.

ويرى البحث أن الآراء المؤيدة والمعارضة لوجود جماعات الضغط هي آراء منطقية، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن نتجاهل وجود هذه الجماعات والتي الآن أصبحت الآن تمثل توجهاً عالمياً فاعل التأثير في كل دول العالم، ومشارك مشاركة فاعلة

في صياغة القرار التعليمي ولكن وفق موائمة وتوافق بين قوى القبول والرفض والتي من الممكن أن تصنع مناخاً جيداً تتمكن من خلاله هذه الجماعات من تبني رؤى وأهداف وخطط استراتيجية داعمة للدولة، وداعمة للحوار الفعال البناء معها في إطار احترام الدولة واحترام سيادة القانون، وهذه الموائمة هي التي من خلالها يمكن الإيمان بالأدوار الوطنية لهذه الجماعات الضاغطة التي ولدت من رحم المجتمع وآمنت برسالتها السامية في دعم أمنه ورقيه ومساندة التوجهات القومية التنموية المعاصرة.

*** أنواع جماعات الضغط المجتمعي:**

في إطار التحليل السابق لجماعات الضغط المجتمعي يمكن حصرها في[٢٩]:

أ- نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

ب- أولياء أمور الطلاب والروابط التي توحدهم في إطار منظمات أهلية.

جـ- اتحادات رجال الأعمال والتنظيمات الاقتصادية المستقلة.

د- الأحزاب السياسية ذات التوجهات المتنوعة.

هـ- اتحادات الطلاب بالجامعات المصرية.

و- المجالس الشعبية المحلية.

ز- الجمعيات الأهلية غير الحكومية المهتمة بشئون التعليم وقضايا التنمية المستدامة.

حـ- جماعات أصحاب الجامعات والمعاهد الخاصة.

وتتسم كل التنظيمات السابقة بكونها جماعات ضغط غير حكومية تتسم الاستقلالية الذاتية ولكنها في الوقت نفسه لا تعمل في فضاء مطلق وإنما تحكمها مجموعة من الأسس والقوانين واللوائح المنظمة لمهامها في خدمة المجتمع وحتى خدمة توجهاتها الذاتية، والبحث ينطلق من خلال هذه النقطة المحورية وهي القناعة بأنه طالما منحت الدولة لهذه الجماعات الغطاء القانوني للوجود وشرعت اللوائح والقوانين التي تدعم عملها فإن الدولة من هذا المنطلق مطالبة بأن تأخذ في الاعتبار بمبدأ الشراكة مع هذه الجماعات في صياغة القرار التعليمي وذلك لأن الفجوة المعاصرة بين الدولة وبين القاعدة الجماهيرية الشعبية فيما يخص بعض السياسات التعليمية المعاصرة سببها الرئيس هو غياب المشاركة بين الدولة وبين هذه الجماعات وغياب التنسيق الفاعل القادر على تحقيق رؤى التوافق بينهما مما يمثل تحدياً يسعى البحث الحالي إلى محاولة التغلب على واقعة المتأزم.

ويقسم البحث جماعات الضغط المجتمعي حسب الشكل التالي:

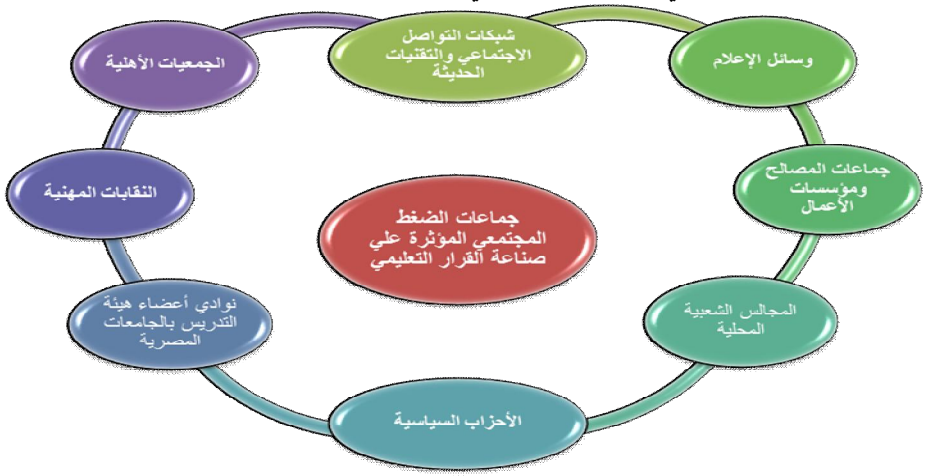

شكل رقم (١) يوضح جماعات الضغط المجتمعى المؤثرة على صناعة القرار التعليمي.[١]

[1] الشكل من إعداد الباحثان

وفي استعراض لأهمية الأدوار التي تلعبها هذه الجماعات يُمكن الإشارة إلى ذلك على النحو التالي: (٣٠)

أولاً: وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام - خاصة تلك الخاصة منها - دوراً مهماً في الضغط على صناعة القرار التربوي بما تملكه هذه الوسائل سواء مسموعة أو مرئية من قاعدة جماهيرية عريضة تجعلها تؤثر في صناعة القرار التربوي من خلال دفع الرأي العام نحو توجهاتها، فهي تقدم أدوارها أثناء مناقشة القرار وبعد اتخاذ القرار وتقييم الآثار المترتبة على اتخاذه وتقييمه بصفة عامة.

ثانياً: شبكات التواصل الاجتماعي:

يعد الفيس بوك وتوتير وانستجرام وغير ذلك من وسائط الاتصال والتواصل التكنولوجي المعاصرة من أهم الجماعات المؤثرة على صناعة القرار التعليمي بما توفر هذه الشبكات من بناء جسور معلوماتية وتواصلية وإخبارية رهيبة تمكن كافة أفراد المجتمع من متابعة الأحداث بالتفصيل، تلك الوسائط التي جعلت العالم كتاباً مفتوحاً وقرية صغيرة لا تختفي تفاصيلها أبداً ومن ثم كانت هذه الوسائط من أقوى قوى الضغط المؤثرة على صناع القرار التعليمي.

ثالثاً: المجالس الشعبية المحلية:

ونقصد بها تلك النخب المحلية التي تم انتخابها لتمارس العمل العام تطوعاً على مستوى الوحدات المحلية الشعبية ومدى قدرة هذه المجالس على المساهمة بشكل مهم وفعّال في رسم السياسات التعليمية وإظهار نبض المجتمعات المحلية فيما يخص قضايا التعليم الجامعي.

رابعاً: الأحزاب السياسية:

الأحزاب السياسية تقوم بدور مهم في تكوين الراي العام وتوجيهه من خلال نشر وتجديد الثقافة الجماهيرية تجاه القضايا العامة وخاصة التعليمية منها، وهي عن طريق صحفها ومجلاتها وطرحها لأفكارها تلعب دوراً مهماً في التأثير على الرأي العام من خلال تعزيز التعليم والثقافة السياسية والاجتماعية للقاعدة الشعبية سواء في عامتها أو تكوين نخب ممتازة تكون نواة للعمل السياسي والاجتماعي والقيادي فيما بعد.

خامساً: نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

تُعد هذه النوادي من أهم قوى الضغط المجتمعي على صنّاع القرار التعليمي لما تُمثله هذه النوادي من توجهات أكاديمية فقط بل من خلال الجانب التطوعي الحر الذي يعبر عن الآمال والأحلام المشروعة لمستقبل تعليمي جامعي أفضل لمن هم أقدر الناس على المشاركة في صياغة ملامحه، وهم الأولى بأن يستمع متخذ القرار إلى آرائهم.

سادساً: جماعات المصالح ومؤسسات الأعمال:

تمثل جماعات المصالح في الدول المتقدمة جماعات ضغط قوية لا يمكن تجاهل تأثيرها عند تحديد خصائص صنع القرار التعليمي في تلك الدول، ولهذه الجماعات أيضاً تأثير في فئات عديدة من مواطني تلك الدول فتتحكم في درجة مشاركتهم واتجاهاتهم الأيديولوجية.

تستطيع جماعات المصالح أن تشيد شبكة من الاتصالات الشخصية مع الشعب وتستطيع أن تنشر أيديولوجية معينة، أو أن تطرح بعض الموضوعات على الجماهير، وقد تحاول أن تقدم نماذج جديدة للثقافة التعليمية والسياسية والاجتماعية من خلال تقديم حلول جديدة لمشكلات المجتمع.

سابعاً: النقابات المهنية:

تمثل النقابات المهنية وخصوصاً نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم قوى ضغط قوية على الدولة بما تملكه هذه النقابات من كوادر بشرية قيادية وقواعد جماهيرية عريضة تنظم تكتلات تضغط لتنفيذ رؤى واصلاحات تؤمن بها هذه النقابات لتجويد الممارسات المهنية الخاصة بها مستقبلاً، ومن ثم فإن هذه

النقابات تؤمن بأنها شريكة في صناعة القرار التربوي المعاصر وأنها يجب أن تكون مساندة للدولة ومشاركة لها في صنع السياسات التعليمية المعاصرة.

ثامناً: الجمعيات الأهلية:

والجمعيات الأهلية هى أشهر الكيانات التطوعية، وأكثرها تأثيراً على مر التاريخ، والجمعيات الأهلية ذات توجهات واهتمامات متنوعة تدعم الدولة فى اطار الشراكة، وهى جمعيات ثقافية، وتعليمية، ورياضية واقتصادية تمثل كياناً غير حكومى فاعل قادر على أن يضغط على متخذ القرار بما يصب فى مصلحة الدولة فى اطار من التوافق معها وليس الضغط عليها والعمل ضدها.

وإجمالاً وبعض الاستعراض الموجز لجماعات الضغط المؤثرة على صناعة القرار التعليمي فإن البحث يخلص إلى مجموعة من الملاحظات تجدر الإشارة إليها فيما يلي:

أولاً: جماعات الضغط المجتمعي هي تكوينات مجتمعية وطنية ولدت من رحم الوطن واندمجت مع مؤسساته الرسمية في إطار توافقي يهدف إلى تحقيق صالح تنموي عام سلاحه التعليم.

ثانياً: جماعات الضغط المجتمعي وفق الأيديولوجيات المختلفة لكل منها تحاول أن تحقق مكاسب تتوافق مع توجهاتها العامة لخدمة الوطن والمواطنين والارتقاء بالأنظمة التعليمية المعاصرة وإن كان هذا لا يجعلنا نغفل عن تلك الجماعات المشبوهة الممولة الساعية إلى تدمير أمن الوطن وهدم ثوابته.

ثالثاً: جماعات الضغط المجتمعي هي جماعات مستقلة في فكرها وإدارتها ورؤى العمل العام لديها ولكنها في الوقت نفسه خاضعة للقانون والمساءلة والمحاسبة في إطار العلاقة التكاملية بين مؤسسات الدولة الرسمية وجماعات الضغط غير الرسمية.

رابعاً: جماعات الضغط المجتمعي التي تقدم رؤى الإصلاح المجتمعي فيما يتعلق بالتعليم هي جماعات شديدة التلاحم بالقواعد الجماهيرية العريضة، ومن ثم فإن مشاركتها في صناعة القرار التعليمي لم تعد ترفاً، وإنما حقيقة واقعة يجب احترامها.

خامساً: جماعات الضغط المجتمعي بما تملكه من كوادر وتنظيمات مؤهلة قادرة على أن تشارك في تحقيق التنمية المستدامة وصناعة مستقبل أفضل للتعليم الجامعي في مصر.

واعتماداً على ما سبق من استعراض لجماعات الضغط المجتمعي في المحور الأول من البحث فإن الاتجاه نحو دعم الدور المجتمعي لجماعات الضغط فيما يتعلق بصناعة القرار التعليمي هو توجه حديث يواكب متغيرات العصر ورؤى المستقبل في التعليم، ذلك المستقبل الذي يرى أن مشاركة قوى المجتمع في صناعة القرار أصبحت متطلباً مهماً من متطلبات جودة الأنظمة التعليمية والتي من شانها أن تحقق معادلة التكامل بين القرار الرسمي الذي تمثله الدولة فيما يتعلق بالسياسة التعليمية وصنع القرار، والقرار غير الرسمي الذي تمثله قوى الضغط المجتمعي التي من شأنها أن تخلق عالماً جديداً من التوافق بين التوجهين.

والبحث في المحور القادم يتناول متطلبات المشاركة في صنع القرار التعليمي في إطار احترام قوى الضغط المجتمعي والتي يجب أن تؤمن بها الدولة في إطار الشراكة الهادفة.

المحور الثاني: أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي

في تحليل واقع مشاركة قوى الضغط المجتمعي على صناعة القرار التعليمي فإن الصلات بين المؤسسات التعليمية والمجتمع فيما يتعلق بالمشاركة فى صناعة القرار محدودة جداً لكونها علاقات هشة على

مستوى التعليم قبل الجامعي تتمثل في دور هزيل لمجالس الآباء والأمناء والمعلمين، وكذلك دور هش في التعليم الجامعي إذ تقتصر بعض المشاركات في صناعة القرار التعليمي الجامعي على مجرد المشاركة في بعض الأنشطة الطلابية، أو المشاركة الاستشارية في بعض اللجان والفعاليات الصورية، أو إلقاء الأوراق البحثية في بعض الندوات والمؤتمرات العلمية والتي هي إجمالاً مجرد مجموعة من المشاركات الخجولة التي لا تتعدى كونها نشاطاً لا يحقق بأي حال من الأحوال الأمنيات المرجوة من مشاركة المجتمع في صناعة القرار التعليمي (٣١).

ولذلك فإن أهم أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في عملية صنع القرار التعليمي تتمثل فيما يلي:

أولاً: بناء آلية منظمة لاتخاذ القرار التعليمي السليم:

وبناء القرار التعليمي السليم من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة التعليمية ولذلك فإن الآلية الصحيحة لاتخاذ القرار التعليمي السليم يجب أن تعتمد على أحد الأساليب الثلاثة التالية(٣٢):

١- الأسلوب التحليلي:

ويتضمن مراحل أهمها: البحث عن البدائل المتاحة، تحديد نتائجها المحتملة وترتيبها بالنسبة لكل بديل واحتمالات حدوث أي من النتائج ومراجعة التقديرات كلما جدت معلومات ثم القيام بالحساب التحليلي لاختيار البديل الذي يحقق أفضل المنافع عند التطبيق.

٢- الأسلوب المعرفي:

وهذا الأسلوب يمكن متخذ القرار من دراسة البدائل المتاحة المتسقة مع نسقه المعرفي أو العقائدي أو خبراته السابقة عن الحل الأمثل، ولذلك فإن جماعات الضغط مطالبة بأن يكون لديها إطار معرفي مفهومي عقائدي مجتمعي يمكنها من الضغط على متخذ القرار.

٣- الأسلوب التنظيمي:

وهذا الأسلوب هو النظام المحدد المقنن المنظم والذي من خلاله يجب أن تمارس عملية الضغط على صناع القرار وفق رؤى مدروسة لتنظيمات هيكلية قادرة على التأثير في عملية صنع القرار التعليمي فيما يخص التعليم العالي.

ووفق الآلية الأولى يرى البحث أن جماعات الضغط يجب أن تنطلق من خلال آليات منظمة تمكنها من اتخاذ القرار التعليمي السليم المساهم في دعم الدولة، والقادر على تقديم العون الصادق لها في إطار رؤية موضوعية تحكمها الأساليب السابقة والتي تكون قوى دعم قادرة على التأثير في مستقبل صنع القرار التعليمي السليم.

ثانياً: تحديد الأهداف العامة لدعم دور التعليم في تنمية المجتمع:

وتنطلق جماعات الضغط وفق أهداف محددة مدعومة بإيمان هذه الجماعات بقدرة التعليم العالي على تحقيقها ومن ثم فهي تضغط على الحكومات لتواكب هذه المتطلبات، لاسيما إذا كانت هذه المتطلبات ذات أبعاد عالمية تنموية شاملة، وهذا ما أكدته اليونسكو عام ٢٠٠٣ أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو وفيه تمت الإشارة إلى أن جماعات الضغط يجب أن تمارس أدواراً مهماً داعمة للحكومات في التعليم وفق أهداف ثلاثة هي(٣٣):

١- تحديد التحديات والمعضلات التي تواجه التعليم الجيد.

٢- تحديد أي نوعية من التعليم تريد المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

٣- تحديد الأدوات والوسائل اللازمة للتطوير والتحسين المستمر لنوعية التعليم.

وفق هذه الرؤية فإن جماعات الضغط المجتمعي تؤمن بأن التعليم هو مفتاح التنمية الشاملة وهو وحده

القادر على صياغة المستقبل، ومن ثم فإنها مطالبة بدور أكبر داعم للسياسات المركزية التعليمية بما يحقق أهداف الألفية الثالثة من التعليم الجيد.

ثالثاً: منح دور أكبر وفاعل لمؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار التعليمي الجامعى:

كي تتمكن جماعات الضغط المجتمعي من ممارسة دور فاعل في صنع القرار التعليمي فإن المجتمع المدني مطالب بأن يكون على قدر المسئولية الجديدة، وأن يكون قادراً على أن يساند الدولة في صناعة قرارها التعليمي.

ففي استراتيجية التعليم للألفية الثالثة والتي تضمنها إعلان (Jomtien and Dakar) جومتين وداكار والتي قررت أن:

"الدارسين، والمعلمين، والآباء، والجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات أخرى تمثل المجتمع المدني ينبغي أن تتفق على منظور اجتماعي وسياسي جديد وموسع على كل مستويات المجتمع لكي تشترك مع الحكومات في الحوار، وصناعة القرار التعليمي واستحداث أهداف جديدة للتعليم الأساسي والجامعي[٣٤].

ويرى البحث وفق هذا التوجه أهمية القناعة الدولية بدور جماعات الضغط في ممارسة فاعلة في صياغة أهداف التعليم العالي في الألفية الثالثة وأهمية أن تؤمن الحكومات المحلية بهذا الدور الجديد لجماعات الضغط عن قناعة وتوافق وليس تفاخراً وخلافاً.

رابعاً: التواصل مع المنظمات الدولية الداعمة لمشاركة قوى الضغط في صنع القرار التعليمي:

من المهم جداً لقوى الضغط المجتمعي أن تتواصل مع المنظمات الدولية الداعمة للتعليم العالي والمحددة لرؤى المستقبل التعليمي في دول العالم، والتي تحدد آفاق التنمية المستدامة والتي يمثل التعليم محورها الأول ولذلك فإنه من المهم جداً تواصل قوي الضغط المجتمعي مع المنظمات الآتية [٣٥]:

١- منظمة التعليم والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة (UNESCO):

والتي ركزت على مفهوم الحق في التعليم للجميع والذي عقد في جوميتين عام ١٩٩٥ مرسخة للتعليم بالشراكة مع المنظمات الضاغطة على الحكومات من أجل رؤى جديدة للتعليم الجامعى.

٢- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF):

والتي ناصرت بشدة تطوير سلسلة من المؤتمرات الدولية للطفولة وبعض الحملات الدولية الدورية للتأكيد على حق الطفل في الحماية والتعليم، وأكدت في استراتيجيتها التعليمية عام (٢٠١٢) على الحاجة إلى مساعدة السكان المهمشين والفقراء ودور جماعات الضغط في مساندة الحكومات وتعزيز توجهاتها الإصلاحية في مجال تعلم وتربية الطفل.

٣- البنك الدولي:

والذي شهدت الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ تغييراً ملحوظاً في اتجاهات البنك نحو دعم الجماعات الضاغطة على تعديل مسارات التعليم العالي بالدول الفقيرة نحو مزيد من إصلاح السياسات الخاصة بالفقراء وقياس عملية التعلم وجودتها، وهو يدّعم فكرة أن اكتساب المعرفة والمهارات الأساسية هو المفتاح لخفض نسب الفقر في العالم، وأن دور البنك محوري في دعم الجماعات الأهلية الضاغطة على الحكومات لتحقيق هذا الهدف التنموي الإنساني.

٤- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ لعبت (**OECD**) دوراً مهماً في التأكيد على المؤشرات المطلوبة للاسترشاد بها في سياسات التعليم للقرن الحادي والعشرين، والتأكيد على المهارات المطلوبة للتعليم في القرن الجديد وأسس الاستثمار في قدرات البشر وتعزيز اقتصاديات التعليم، ودور المنظمات الأهلية الضاغطة في تبني سياسة منظمة (**OECD**) في دعم التنمية المستدامة.

وهنا يرى البحث أن التواصل مع المنظمات الدولية الداعمة لمشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي فيما يخص سياسات التعليم العالي هو أمر جيد ولكن يجب أن تحكمه ضوابط ومعايير وأسانيد قانونية وأخلاقية ووطنية تصون هوية الوطن وتعتز باستقلاله وسيادته وتنطلق في إطار الاستفادة من رؤى المنظمات الدولية بما يحقق الضغط الإيجابي على صناع القرار التربوي والذين ربما لا يكون لديهم إلمام كامل بالتوجهات العالمية للمنظمات الدولية والتي تهدف إلى بناء عالم تعليمي جديد للقرن الحادي والعشرين يوظف المعرفة ويرسخ جودة التعليم، ويدعم الاستثمار، ويستثمر الطاقات البشرية الواعدة، ويبني جسوراً من الثقة من صناع القرار التعليمي والقاعدة الجماهيرية العريضة التي تؤمن بأن المشاركة في صياغة التعليم ومستقبله حق أصيل من حقوقها.

خامساً: فتح الآفاق لرؤى وآراء جديدة في مجال التعليم:

من المهم جداً القناعة بأن صناعة القرار التعليمي يجب أن تخرج من إطار التفكير الروتيني القديم إلى ابتكار رؤى جديدة وفتح آفاق جديدة في مجال التعليم العالي، ووفق هذا المبدأ نجد أن قوى الضغط المجتمعي مطالبة بأن تنطلق من خلال تبني مبادرات جديدة في مجال الارتقاء بالتعليم العالي وجودته.

ولذلك فإن الإصلاحات التعليمية المعاصرة يجب أن تتسم بقدر أكبر من الشجاعة في إشراك المجتمع في صياغة رؤى وآراء جديدة في مجال التعليم العالي والاستفادة من ثورات الإصلاح التعليمية المعاصرة في الصين والهند وروسيا وكيف استطاعت قوى الضغط المجتمعي أن تتمكن من القضاء على التعقيدات في مجال التعليم الجامعي في هذه البلدان(٣٦).

سادساً: تبني جماعات الضغط المجتمعي لإحدى النظريات المعاصرة المفسرة لبناء القوة:

عملية الضغط الذي تمارسه جماعات الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي لا يتم عشوائياً لا يتم في سياق منهجي تحكمه إحدى النظريات المعاصرة المفسرة لبناء القوة وهي(٣٧):

١- نظرية الصفوة (Elite Theory):

ويقصد بصفوة القوة الجماعة أو الجماعات التي يستطيع بعض الأفراد من خلالها السيطرة على مقدرات المجتمع واتخاذ القرارات المحددة للاتجاهات التي تتخذها أنشطة الحياة في شتى مناهجها، إذ أن ذلك من شأنه أن يكشف لنا عن الاتجاهات التي تنتهجها سياسة التعليم والفلسفة التي نشكلها.

٢- نظرية الجماهيرية (Mass Theory):

وهي التي ترمن بأن القدرة على التغيير والتأثير والضغط لا يمكن أن تكون في أيدي الجماهير العاجزة، إذ يرى أنصار هذه النظرية أن القوة الحقيقية في المجتمع تتركز في يد جماعة صغيرة نسبياً هي جماعة الضغط الجماهيري القادرة على إحداث التغيير المنشود.

٣- النظرية التعددية (Pluralism Theory):

ويرى أنصار هذه النظرية أن القوة تفتت بين عدد كبير لجماعات تمارس كل منها قوة مضادة للأخرى للتأثير في صنع وتوجيه السياسة التعليمية وصناعة القرار التربوي السليم، ومن ثم فإن هذه القوى تمثل في مجملها نوعاً آخر من قوى الضغط القادرة على ممارسة دور أكبر في صناعة القرار التعليمي السليم.

سابعاً: التأكيد على السياقات المشتركة في صنع القرار التعليمي:

في إطار التأكيد على دور جماعات الضغط المجتمعي المشاركة في صناعة القرار التعليمي تجدر الإشارة إلى أهمية العمل عبر سياقات مشتركة تضمن التنسيق التام بين كل جماعات الضغط في إطار منظومة وطنية شعارها التكامل والتشارك من أجل مستقبل الوطن الواحد بعيداً عن الرؤى الذاتية الضيقة والمصالح النفعية الخاصة.

وفي هذا الصدد تبرز أهمية المشاركة والاندماج بين المؤسسات المدنية في إطار التركيز على التعددية والحوار المشترك من أجل صياغات أفضل لرؤى التعليم الوطني(٣٨).

هذه السياقات المشتركة تتفاعل فيها جماعات المصالح (Interest Group) من خلال أفرادها الذين ينتمون إليها وفق مصالح جوهرية مشتركة تبرز توجههم العام نحو تحقيق الأهداف العامة والتي هي في الأساس اعتقادات وقناعات تجمعهم وتوحد رؤاهم[٣٩].

ثامناً: الالتزام بميثاق أخلاقي للعمل المجتمعي العام:

من المهم جداً أن تكون جماعات الضغط المجتمعي ملتزمة بميثاق أخلاقي يبلور عملها منطلقاً من خلال أساس راسخ هو احترام الوطن ومقدراته، والعمل الخالص للوطن بعيداً عن أوجه الخيانة الوطنية التي عصفت بمصر ولازالت منذ ٢٠١١ وحتى الآن من خلال بعض منظمات المجتمع المدني التي لا يحكمها ميثاق شرف أخلاقي منظم عملها.

وفي هذا الصدد يشير البحث إلى ميثاق الأخلاقيات والممارسات المهنية الصادر عن الرابطة الأمريكية لبحوث الرأي العام (WAPOR) والذي تضمن ثلاث مجموعات من المبادئ هي[٤٠]:

١- **مبادئ المسئولية المهنية:** وهي التي تتضمن أخلاقيات المهنية وأسس ممارسة الضغط من خلال التأثير في المجتمع العام على نحو أخلاقي معياري.

٢- **مبادئ الممارسة المهنية:** وتتضمن أسس الممارسة المهنية السليمة للتأثير على الرأي العام وبناء قواعد ثقة وشفافية ونزاهة تمكن جماعات الضغط من أن تنال ثقة المجتمع بصورة كاملة.

٣- **مبادئ الإفصاح والشفافية:** بحيث تبرز جماعات الضغط هويتها، ومصادر تمويلها وآليات عملها وطبيعة أبحاثها ومصادر صناعة المعلومات المتعلقة بها في إطار يحقق أعلى درجة من درجات الشفافية.

ويرى البحث أنه من المهم جداً أن يكون هناك إطار أخلاقي يمثل ميثاق شرف العمل الجماعات الضاغطة في إطار المواطنة والانتماء والحرص على أن يكون الصالح العام هو المحرك الرئيس لكل أنشطة هذه الجماعات الضاغطة.

ويلخص الشكل الحالي أهم أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي[٢]:

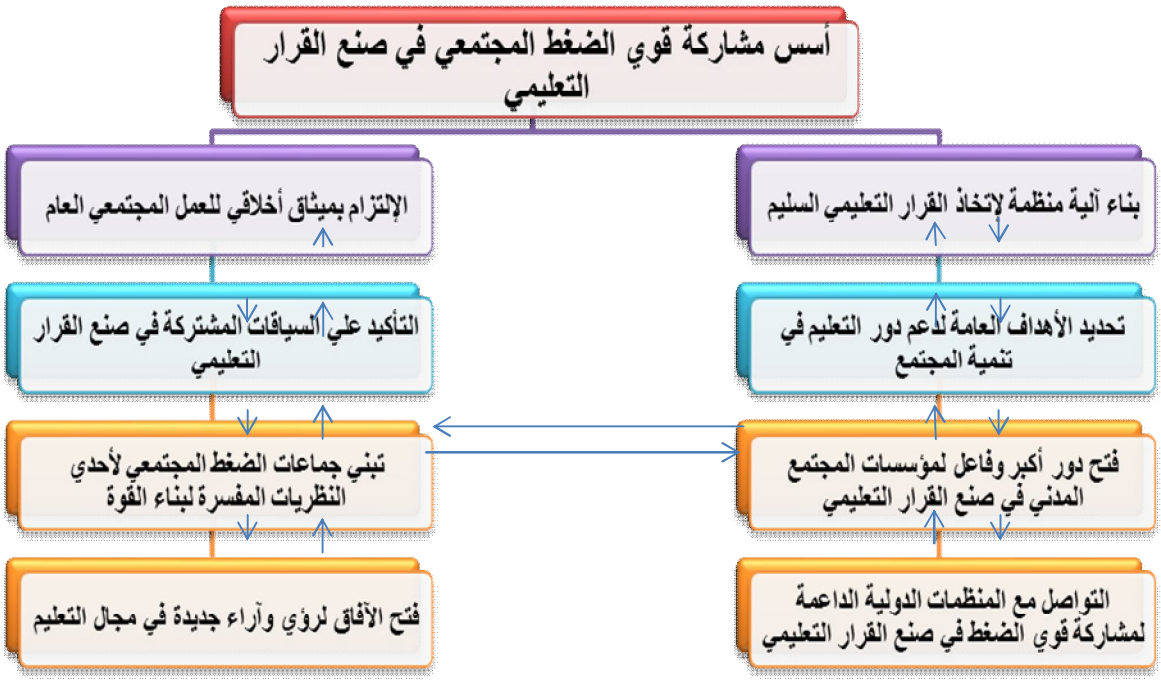

شكل رقم (٢) يوضح أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعى فى صنع القرار التعليمى*

(2) الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على تحليل الإطار النظري السابق

من خلال استعراض البحث لأهم أسس مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي فإنه تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولاً: الضغط لمجتمعي الذي تمارسه قوى الضغط المجتمعي هو ضغط معتمد على رؤى استراتيجية ومنطلقات فكرية منهجية مقننة.

ثانياً: الضغط المجتمعي لجماعات الضغط هو التحام واندماج مع الأهداف التعليمية العامة التي تكون هوية الأمة وتشكل مستقبل أبنائها.

ثالثاً: الضغط المجتمعي لجماعات الضغط يتم في إطار مؤسسات مدنية غير حكومية تقف جنباً إلى جنب مع مؤسسات الوطن الحكومية في تناغم يؤكد أن القرار التعليمي السليم هو نتاج توافق سليم بين الدولة وجماعات الضغط المتنوعة.

رابعاً: الضغط المجتمعي هو إطار نظري عملي تحكمه مجموعة من النظريات التي تتحول إلى واقع عملي ممارس يترجم الرؤى والاستراتيجيات النظرية إلى ممارسات.

خامساً: الضغط المجتمعي هو توجه عالمي تدعو إليه كافة المنظمات الدولية المهتمة بشئون التعليم في العالم لبناء واقع جديد قائم على مشاركة القواعد الجماهيرية العريضة في صياغة مستقبلها التعليمي.

سادساً: تتسم جماعات الضغط المجتمعي بالقوة التي تمكنها من أن نفرض نوعاً من أنواع الهيمنة على الجماهير التي تكسبها الثقة وتمنحها قدراً من الدعم يمكنها من فرض رؤى الإصلاح والتطوير.

سابعاً: جماعات الضغط المجتمعي تعمل في إطار عالمي تكاملي يؤمن بالسياقات المشتركة التي تمنح هذه الجماعات قوة دافعة تمكنها من تحقيق رؤاها المستقبلية في إصلاح التعليم.

ثامناً: جماعات الضغط المجتمعي تنطلق من أطر أخلاقية معيارية تؤكد أن ميثاق شرف الأداء مهم جداً لإضفاء نوع من أنواع الشفافية والمصداقية على ممارساتها داخل الوطن.

تاسعاً: جماعات الضغط تنطلق في إطار احترام الكيان العام وهو الدولة المركزية وتكامل معها في إطار الوحدة الوطنية القائمة على دعم المواطنة.

عاشراً: جماعات الضغط المجتمعي تؤمن بأن القرار التعليمي السليم هو المستند على قاعدة جماهيرية عريضة تدعمه وترسخه ومجتمع مدني يصوغ الرؤى ويناقش الدولة في إطار الاحترام المتبادل.

أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي:

تواجه جماعات الضغط مجموعة من المعوقات التي تحد من ممارستها ومشاركتها في صنع القرارات التعليمية بمصر، وأهم هذه المعوقات [٤١]:

١- ضعف الثقة المتبادلة بين الدولة وبين جماعات الضغط وذلك لأسباب متنوعة خصوصاً بعد الهزة العنيفة التي تعرضت لها مصر بعد ٢٠١١.

٢- غياب العمل المؤسسي المنظم لجماعات الضغط في مصر إذ لا تملك هذه الجماعات رؤية استراتيجية واضحة المعالم تمكنها من فرض رأيها على متخذ القرار التعليمي ومن ثم فإن دورها ضعيف جداً وفق هذه السلبية التي تؤثر عليها.

٣- غياب الكوادر المؤهلة القادرة على صياغة رؤى واستراتيجيات هذه الجماعات الضاغطة بما يجعلها غير قادرة على التأثير على متخذ القرار التعليمي.

٤- غياب النمط المؤسسي المنظم لأغلب هذه الجماعات إذ هي من أغلبها مجموعة من الكيانات الهلامية المفككة التي تعمل في إطار فردي وفق مصالح ذاتية ضيقة.

٥- شبهة التمويل الأجنبي الذي أحاط بهذه الجماعات الضاغطة والتي تم استغلالها استغلالاً سيئاً للتأثير

السلبي على مناخ صناعة القرار التربوي في مصر.

٦- غياب الإطار القانون العام المنظم لعمل هذه الكيانات خصوصاً بعد تعليق العمل بقانون الجمعيات الأهلية الصادر في عام ٢٠٠٢ واتجاه الدولة لإصدار قانون جديد ينظم العمل الأهلي في مصر.

٧- فرض مجموعة من القيود الصارمة على عمل هذه الجماعات الضاغطة مما أفقدها القدرة على أن تعبر عن نفسها بصورة جيدة ولكن هذه القيود هي ضرورة اقتضتها ظروف مصر الحالية التي تحارب التطرف والإرهاب والعنف الديني.

٨- غياب الفكر المستقبلي المعتمد على التخطيط السليم من قبل الخبراء الذين تؤهلهم هذه الجماعات لأن يعبروا عنها في إطار يكسبهم ثقة الجماهير التي تعد الداعم الأول لهم.

٩- ضعف التنسيق بين هذه الجماعات وسعي كل جماعة منها لفرض وجودها الذاتي بعيداً عن أطر التعاون المثمر الخلاق بينها.

١٠- البعد عن ثقافة المؤسساتية وغياب التواصل مع المنظمات الدولية التي من الممكن أن تؤهل هذه الجماعات لممارسة دورها في الضغط لتمكين السياسات التعليمية الداعمة لاستقرار المجتمع وتعزيز توجهاته التنموية نحو الاستقرار والرقي والرخاء الاقتصادي والاجتماعي ولكن فى إطار من التوافق مع الدولة وليس الطعن فى وحدتها وهويتها وثقافتها.

ويرى البحث أن هذه المعوقات تمثل أزمة تواجه بالفعل قوي الضغط في مصر والتي لا نرى دوراً فاعلاً لها في صنع القرارات التعليمية، ولا نرى دوراً فاعلاً لها في دعم توجه الدولة نحو تطوير التعليم الجامعي في ٢٠٣٠ وفق خطة استراتيجية يجب أن تساهم جماعات الضغط في تفعيلها وفق منظومة تكامل بين هذه الجماعات وبين الدولة فيما يخص سياسات إصلاح التعليم الجامعي.

المحور الثالث: استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في مصر ٢٠٣٠:

قدمت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال استراتيجية اعتمدت على تجسيد روح دستورها الحديث الذي رسخ الاهتمام بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالمجتمع.

والتوجه المصري نحو المستقبل هو توجه ينطلق من خلال قناعة الدولة بأنها الاستثمار في المستقبل هو أرقى أنواع الاستثمار ومن هنا كانت هذه الرؤية.

أ- الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

هناك مجموعة من الأهداف أشارت إليها استراتيجية التنمية المستدامة مصر، ٢٠٣٠، تتمثل فيما يلي(٤٢):

١- وضع رؤية موحدة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى تكون ميثاقاً ملزماً للخطط التنموية متوسطة وقصيرة المدى على المستوى القومي والمحلي والقطاعي.

٢- تمكين مصر لتكون لاعباً فاعلاً في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة.

٣- تحقيق طموحات الشعب المصري وتحسين مستوى معيشته ورفع كفاءة الخدمات التي تمس حياته اليومية.

٤- تمكين المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية من خلال تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قياس أداء ومستهدفات كمية وبرامج ومشروعات تتم تنفيذها في إطار زمني معروف.

٥- التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ ومع استراتيجية التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣.

ويشير البحث إلى تأكيد الاستراتيجية في هدفها الرابع على دعم دور المجتمع المدني ومنحه صلاحيات متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع البرلمان وهنا نلاحظ الدعم الحكومي لمؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط والتأكيد على أنها شريك فاعل في صياغة السياسات والرؤى التعليمية المعاصرة، لذا فقوى الضغط المجتمعي تكتسب نقاط دعم من خلال وثيقة الدولة الرسمية التي تحدد مستقبل التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠.

ب- محاور الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠:

تكونت الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ من عشرة محاور رئيسية للتنمية هي[٤٣]:

- **المحور الأول:** التنمية الاقتصادية.
- **المحور الثاني:** الطاقة.
- **المحور الثالث:** المعرفة والابتكار والبحث العلمي.
- **المحور الرابع**: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.
- **المحور الخامس**: العدالة الاجتماعية.
- **المحور السادس:** الصحة.
- **المحور السابع:** التعليم والتدريب.
- **المحور الثامن:** الثقافة.
- **المحور التاسع:** البيئة.
- **المحور العاشر**: التنمية العمرانية.

ومن خلال استطلاع محاور الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ يشير البحث إلى التركيز الوطني على التنمية الاقتصادية بعناصرها المادية والمعنوية، والتأكيد على التوجه الاقتصادي المستقبلي الذي يرسخ استثمار الإمكانات والموارد المتاحة ويفعل العدالة الاجتماعية ويؤمن بالمساءلة والمحاسبة كأساس راسخ للشفافية والنزاهة مع الاعتداد بالعدالة الاجتماعية والتعليم الجيد والحق في الاستمتاع بموارد الوطن المتنوعة والتأكيد على ثوابت الهوية والثقافة والاهتمام بالتدريب كمدخل مهم من مداخل الارتقاء بالعنصر البشري في كافة مؤسسات الدولة لمواكبة متطلبات التنافسية العالمية، مع الاهتمام الكبير بالتنمية العمرانية، وهذه الاستراتيجية في إطارها النظري استراتيجية طموحة ولكنها في حاجة إلى أن تترجم إلى خطط تنفيذية مقترنة بأطر زمنية للتنفيذ وآليات صارمة للمساءلة والمحاسبة.

ويهتم البحث الحالي بالمحور السابع المتعلق بالتعليم وتحديداً التعليم الجامعي وذلك لاستعراض ملامح التوجه المستقبلي نحو التعليم العالي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ وكيف يمكن لجماعات الضغط المجتمعي أن تساند وتدعم توجهات مصر نحو التنمية المستدامة في ضوء مبادئ الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة.

*** برامج التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠ - التعليم العالي:**

وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فيما يخص التعليم العالي، قدمت الوثيقة مجموعة من مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠ يبرزها الجدول التالي (٤٤):

م	المؤشر	الوضع الحالي	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
النتائج الاستراتيجية				
١	مؤشر التنافسية العالمية "محور التعليم العالي والتدريب"	الترتيب ١٤٨/١١٨ ٣،١ درجة	الترتيب ٧٥	الترتيب ٤٥
٢	نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص	%٣٥،١	%٣٠	%١٥
٣	عدد الجامعات المصرية المجردة في ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم (مؤشر شنغهاي)	جامعة واحدة	٣ جامعات	٧ جامعات
مخرجات				
٤	معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة	%١٣،٦	%١٥	%٢٠
٥	نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	%٧،٥٠	%٣٠	%٨٠
٦	نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من سن ١٨ إلى ٢٢ سنة	%٣١	%٣٥	%٤٥
٧	نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية	%٠،٢ (البعثات الخارجية)	%٣	%٦
٨	نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص	%٢	%٣	%٦
مدخلات				
٩	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم العالي (وفقاً للتخصص)	٧٦٠٠ جنيه للطالب (متوسط ٢٠١٢)	يتم وضع الأهداف بالمواءمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
١٠	معدل الطلاب إلى كل عضو في هيئة تدريس على التخصص (متوسط)	١:٤٢	١:٣٨	١:٣٥
١١	عدد مؤسسات التعليم العالي طبقاً للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	٢٤ جامعة	٥٠ جامعة	٦٤ جامعة

يلاحظ من خلال الجدول السابق رؤية مصر الطموحة للتعليم العالي حتى ٢٠٣٠، هذه الرؤية تدعمها مجموعة من برامج التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم العالي تتمثل فيما يلي (٤٥):

١- التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص.

٢- بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالي.

٣- تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي.

٤- ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً.

٥- تطبيق نظام معادلات الشهادة المصرية والاعتراف بالشهادات العليا (التدويل).

٦- تطوير المناهج استناداً إلى الإطار القومي للمؤهلات.

٧- تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

٨- تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي.

ومن خلال تحليل برامج التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠ **يشير البحث** إلى الملاحظات التالية فيما يتعلق بدور جماعات الضغط المجتمعي في التعاطي مع هذه البرامج والمواءمة، بين متطلبات وتطلعات هذه الجماعات وبين الرؤية الاستراتيجية للدولة:

أولاً: الضغط فيما يتعلق بنوعية مؤسسات التعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص والتأكيد

على أن تكون هذه المؤسسات الجديدة في إطار تلبية احتياجات المجتمع الفعلية وفي إطار المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية والتي تستدعي استحداث أنماط جديدة من التعليم الجامعي.

ثانياً: تلبية رغبة قوى الضغط المجتمعي في تعديل طرق تعيين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي وتوسيع قاعدة التنافس وإقرار مبادئ العدالة والحيادية والشفافية والنزاهة.

ثالثاً: تعزيز رغبة قوى الضغط المجتمعي في تطوير أدوار مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي وجعلها أكثر ارتباطاً بالمجتمع وأكثر اندماجاً مع أزماته وسبل حلها.

رابعاً: تلبية رغبة جماعات الضغط في نوعية المخرج التعليمي وسبل إعداده داخل مؤسسات الإعداد لمواكبة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

خامساً: تلبية توجهات جماعات الضغط من أجل الحفاظ على الهوية المصرية المستقلة للتعليم الجامعي وعدم الخضوع لسياسات الهيمنة الأجنبية وفرض الوصاية الثقافية.

سادساً: الاستجابة إلى قوى الضغط المجتمعي للارتقاء بالمناهج وتعديلها تعديلاً جذرياً يحقق الرغبة المجتمعية لجماعات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بأهمية التلاحم بين نوعية المناهج ومتطلبات سوق العمل.

سابعاً: تلبية تطلعات وأمال جماعات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بسياسات الجودة في التعليم الجامعي وأهمية الانتقال من الأطر النظرية المملة للجودة إلى تفعيل الممارسات العملية التي من شأنها أن تؤكد على رغبة المجتمع الفعلية في تعزيز ممارسات الجودة.

ثامناً: الاستجابة لتطلعات جماعات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بتحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي والقضاء على منظومة الحفظ والتلقين والتي أفرزت أجيالاً من الخريجين لا وجود لهم ولا حاجة للمجتمع بهم.

تلك أبرز تطلعات جماعات الضغط المجتمعي وما نريده من التعليم العالي في إطار التوجهات التنموية المعاصرة والتي تلعب فيها جماعات الضغط المجتمعي دوراً مهماً من أجل الاستجابة لآمال وأمنيات الشعب المصري من تعليمه العالي في الجامعات والمعاهد العليا.

وتناغماً مع الملاحظات السابقة التي أشار إليها البحث فإن وزارة التعليم العالي تؤكد على منظومة التدريب للارتقاء بقدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتفعيل برامج جودة التعليم وزيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي وتطوير سياسات ونظم القبول، وتحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية وتفعيل العلاقة الديناميكية بين التعليم وسوق العمل ومتطلباته(٤٦).

وعلى الرغم من إعلان مصر عن رؤيتها التنموية ٢٠٣٠ إلا أن القوى المجتمعية كان لها تعليقات متباينة على هذه الخطة تبرر توجه البحث نحو تحليل دور الضغط المجتمعي في صناعة القرار التعليمي في ضوء هذه الاستراتيجية.

(د) أبرز التوجهات المجتمعية تجاه استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي:

بمجرد أن أعلنت مصر عن استراتيجيتها للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ بدأت القوى المجتمعية تبدي ردود أفعال متباينة تجاه هذا الإعلان، وهذا التباين له أسبابه المنطقية ما بين تأييد وتوجس وترقب يظهره البحث فيما يلي:

أولاً: تعليق المعهد المصري للدراسات على رؤية مصر للتنمية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بسياسات تطوير التعليم العالي:

تناول المعهد كأحد منظمات المجتمع المدني في مصر رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي بالتحليل في النقاط التالية [٤٧]:

أولاً: مزايا الرؤية:

١- طرحها كنسخة أولية للحوار المجتمعي للاستفادة من آراء الخبراء المحيطين فيما يتعلق بقضايا التعليم الجامعي المصري.

٢- تضمنها بعض الرؤى والأفكار الإيجابية فيما يتعلق بتطوير سياسات التعليم العالي في مصر.

٣- تأكيدها على دعم الشخصية المصرية المتكاملة.

٤- دعمها للإبداع والابتكار والتأكيد على الأولويات القومية في مجالات التعليم والابتكار والبحث العلمي.

ثانياً: عيوب الرؤية:

١- الافتقار إلى أدبيات ونظريات التنمية.

٢- غياب كيانات مهمة لم تشارك في صياغة هذه الرؤية مثل الأحزاب والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية مما يؤثر على غياب الدور المجتمعي الفاعل في صياغة هذه الرؤية.

٣- الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي السليم فلم تشمل الوثيقة نتائج تحليل SWOT ولا SPLET ولا أي معلومات عن التحليل الاستراتيجي والأخطار الشديدة التي تهدد الأمن القومي المصري وكيف يمكن لقطاع التعليم العالي أن يواجهها.

٤- المبالغة في الأهداف، ويرى المعهد أن الأحلام والأهداف في مجال التعليم العالي من الصعب جداً أن تتحقق في ظل الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي في مصر.

٥- لم تقدم الوثيقة آليات لمواجهة الكيانات التعليمية الكبرى والعالم وآليات التواصل والتنافس معها خصوصاً تلك التي أشارت إليها الوثيقة مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا والهند والصين.

ويرى البحث من خلال تحليل المعهد المصري للدراسات أن غياب المشاركة المجتمعية وغياب قوى الضغط المجتمعي عن صياغة رؤية مصر ٢٠٣٠ أضفى نوعاً من أنواع التساؤلات المشروعة حول مدى قدرة متخذ القرار على تنفيذ الرؤى المطروحة بحلول ٢٠٣٠ مما يستدعي إعادة قراءة عاجلة في هذه الرؤية بما يحقق الدعم المجتمعي المطلوب لقوى الضغط.

٢- صحيفة الوطن ورؤيتها لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي:

أشارت صحيفة الوطن إحدى الصحف المستقلة في مصر إلى استراتيجية التنمية بمصر ٢٠٣٠ وتناولت تحليلاً لمحور التعليم العالي في الاستراتيجية وأشارت إلى مجموعة من التعليقات هي[٤٨]:

أولاً: أشادت بالدعم الحكومي للاستراتيجية، واعتبرت أن هذا الدعم الحكومي نقلة نوعية تستحق الاحترام والتقدير في الاهتمام القومي برؤى التنمية المستدامة.

ثانياً: اعتبرت أن هذه الرؤية في قطاع التعليم بمثابة خارطة طريق للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مصر لتحدث نقلة نوعية تواكب التطورات المذهلة في الدول الإقليمية والعالمية والتي يجب أن تتعلم مصر من دروس التقدم التعليمي فيها.

ثالثاً: أشادت بالتأكيد على اعتراف الوثيقة بأهمية المجتمع المدني وأهمية المشاركة المجتمعية في صياغة مستقبل التعليم في مصر.

رابعاً: أشادت بتوافق الاستراتيجية مع أهداف التنمية الأممية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ والتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣.

ويلاحظ أن الصحيفة هنا تميزت برؤية تفاؤلية لمستقبل مصر التعليمي في ضوء هذه الاستراتيجية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ويلاحظ كذلك تأكيدها على أهمية الدور المجتمعي الداعم لتوجهات الدولة نحو التنمية المستدامة.

٣- صحيفة الأهرام وتعليقها على استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي:

أشارت صحيفة الأهرام الأوسع انتشاراً في مصر إلى استراتيجية مصر ٢٠٣٠ واعتبرتها العبور بمصر الجديدة نحو المستقبل، وتناولت محور التعليم العالي في هذه الرؤية بالتحليل التالي(٤٩):

أولاً: شارك في صياغة الوثيقة كل أطياف المجتمع التعليمي من مراكز الفكر والجامعات والمؤسسات التعليمية والثقافية والشبابية المهتمة بالتعليم.

ثانياً: شاركت مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالتعليم في صياغة هذه الرؤية وكذلك خبراء التعليم الخاص والخبراء الأكاديميون وشركاء التنمية من المنظمات الدولية العاملة في مصر.

ثالثاً: رسخت الوثيقة الاهتمام بالتعليم العالي باعتباره الاستثمار الأرقى في رأس المال البشري.

رابعاً: أشارت الصحيفة إلى دعم قدرة الجامعات المصرية على التنافسية العالمية وتحسين الارتقاء بجودة المخرج التعليمي والارتباط الوثيق مع سوق العمل وإعداد الكوادر المدربة وتأهيل المؤسسات التعليمية الجامعية للحصول على الجودة والاعتماد والعودة إلى مصاف التنافسية العالمية.

خامساً: ركزت الصحيفة على دور التعليم العالي في دعم المشروعات الصغيرة ودعم مبادرات الشباب الإبداعية ودور الدولة في احتواء تلك الطاقات.

ويلاحظ **البحث** أن صحيفة الأهرام أكدت على إبراز مشاركة المجتمع المدني في صياغة الرؤية المصرية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وهو يتعارض مع النقد الموجه لهذه الاستراتيجية والتي أغفلت في رأي المعهد المصري المؤكد لغياب المشاركة المجتمعية عن صياغة هذه الخطة.

ومن هنا يرى البحث أن مفهوم المشاركة في اتخاذ القرار التعليمي الجامعي التي يمثلها جماعات الضغط لم تكن واضحة في صياغة هذه الرؤية وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: واقع مؤسسات المجتمع المدني في مصر ٢٠١١ وبعد الشبهات التي أحاطت به لم يعد مؤهلاً لأن يكون شريكاً تثق فيه الدولة للمشاركة في خططها التنموية المستقبلية.

ثانياً: تباين الآراء حول الخطة المقترحة أمر منطقي في ظل ضبابية المشهد العام والذي يؤكد أن هناك فجوة ما بين التخطيط النظري والممارسات الواقعية على أرض الواقع لاعتبارات عديدة أهمها أن أمن مصر القومي مستهدف من خلال الإرهاب والتطرف الفكري واستهداف قواتها المسلحة ورجال الشرطة ومؤسسات الدولة كافة مما يلقي بظلال قائمة على مسيرة التنمية المستهدفة في ٢٠٣٠.

ثالثاً: الكيانات المجتمعية في مصر لم تقدم للدولة ما يثبت أنها قادرة على الاشتراك الفعال في صياغة رؤية مصر للمستقبل فمعظم جماعات الضغط هي جماعات ذات مصالح ذاتية لا تملك مقومات الدعم المجتمعي الفعال لمؤسسات الدولة.

ومن خلال كل ما سبق يرى البحث أن جماعات الضغط المجتمعي مطالبة بأن تقوم بدور فاعل ومؤثر وممنهج في صياغة مستقبل مصر التعليمي وفقاً لاستراتيجية التنمية الشاملة مصر ٢٠٣٠ وخاصة في مجال التعليم العالي وفق خطة استراتيجية مقننة

ومدروسة وممنهجة للمشاركة، وهذا ما يسعى إليه البحث الحالي في الجزء الثاني منه والذي يتناول الدراسة الميدانية وصولاً إلى بناء تصور مقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة الفعالة في صنع القرار التعليمي الجامعي في ضوء استراتيجية التنمية الشاملة مصر ٢٠٣٠.

القسم الثاني: الإطار الميداني للبحث

أولاً: إجراءات البحث الميدانية

مقدمة:

استعرض البحث فيما سبق عبر ثلاثة محاور الإطار النظري والذي تضمن الإطار المفاهيمي لجماعات الضغط المجتمعي في مصر، وأسس مشاركة هذه الجماعات في صنع القرار التعليمي وأهم ملامح استراتيجية تطوير التعليم العالي في مصر في ضوء رؤية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

وأبرز البحث واقع مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صنع القرار التعليمي وأهم الرؤى المتنوعة تجاه فلسفة الإصلاح التعليمي العالي بمصر في ظل رؤية ٢٠٣٠ وأهم الآمال التي تسعى مصر إلى تحقيقها في ظل التوجه القومي المدعوم بإرادة سياسية قوية تجاه مصر المستقبل.

ويتناول البحث في قسمه الثاني الإطار الميداني، والذي يمكن من خلاله رصد واقع مساهمة جماعات الضغط المجتمعي في صناعة القرار التعليمي فيما يخص سياسات التعليم العالي وأهم مبادئ هذه المساهمة وأهم المعوقات التي تحول دون نجاحها ورؤى ومقترحات المستقبل لتعزيز هذه المساهمات في ضوء رؤية مصر لإصلاح التعليم العالي مصر ٢٠٣٠، وصولاً إلى بناء تصور مقترح يمكن من خلاله تدعيم دور جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صناعة القرار التعليمي في ضوء رؤية مصر لإصلاح التعليم العالي ٢٠٣٠.

ويتضمن هذا القسم:

أولاً: أهداف البحث الميدانية.

ثانياً: أدوات البحث الميدانية.

ثالثاً: عينة ومجتمع البحث.

رابعاً: تحليل نتائج البحث.

أولاً: أهداف البحث الميدانية:

تستمد الدراسة الميدانية أهدافها من أهداف البحث والذي يُعنى بالوصول إلى تصور مقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي، ولتحقيق هذا الهدف الرئيس فإن ذلك يستلزم ما يلي:

١- استعراض أهمية مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في صناعة القرار التعليمي الجامعي بمصر.

٢- إبراز رأي جماعات الضغط المجتمعي تجاه استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠ فيما يخص سياسات إصلاح التعليم العالي.

٣- إبراز أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في المساهمة الفاعلة في صناعة القرار التعليمي بمصر المدعم لرؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي.

٤- استعراض آليات التعاون المقترحة بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي لصنع القرار التعليمي السليم فيما يخص رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير منظومة التعليم العالي.

٥- بناء تصور مقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي الجامعي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في مصر.

ثانياً: أدوات البحث الميدانية:

يستخدم البحث المنهج الوصفي وذلك وفقاً لطبيعته التقويمية لوصف وتحليل الواقع الفعلي لمدى مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في عملية صنع القرار التعليمي وإبراز التصور المقترح لدورها في صياغة مستقبل التعليم في مصر ٢٠٣٠ في ضوء الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ فيما يخص سياسات التعليم العالي.

وتم اختيار المقابلة المفتوحة كأداة لجمع البيانات، حيث تعطي المقابلة المفتوحة الحرية للمتحدث في أن يعبر عن رأيه بحرية وطلاقة دون قيد [٥٠]، وكذلك اختيار البحث للمقابلة المفتوحة يمكن الباحثان من خلال الإجابات التي يتلقاها على الأسئلة المطروحة أن ينفذ خلف تلك الإجابات المبدئية وأن يتتبع الإشارات غير المتوقعة، ومن ثم تمكنه أن يتعرف الكثير من المعلومات والبيانات التي يسعى إليها البحث[٥١].

كما أن المقابلة في شقها المفتوح (Open ended question) تتميز بكونها تتفاعل مع الشخص مباشرة وتتسم بالأمانة والصدق والثقة والقدرة على كشف أغوار المقابل وانجاز أفضل النتائج من تلك المقابلة[٥٢].

ثالثاً: عينة ومجتمع الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الشخصيات المختارة والتي تمارس أدواراً بارزة في مجال التعليم الجامعي والمشاركة التطوعية المدنية عبر مؤسسات المجتمع المدني بمصر وتكونت العينة من عشرين شخصاً ثم إجراء المقابلة المفتوحة معهم ووزعت العينة على النحو التالي:

١- السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر وعددهم "عشرة أعضاء".

٢- السادة أعضاء جماعات الضغط المجتمعي بمصر وعددهم "عشرة أعضاء".

على النحو التالي: (ثلاثة من رؤساء الجمعيات الأهلية، ثلاثة من أعضاء الأحزاب السياسية، صحفي بجريدة مستقلة، رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة دمياط، نقيب المعلمين بدمياط، عضو بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان).

أسئلة المقابلة المفتوحة:

تكونت الأسئلة المفتوحة من أربعة أسئلة موجهة للسادة أعضاء العينة المختارة، وهي أسئلة محددة المضمون والأهداف بحيث كانت قاصرة على أهدافها ومناسبة للأغراض التي أعدت من أجلها.

وكانت الأسئلة المفتوحة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما أهمية مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في صناعة القرار التعليمي الجامعي بمصر.

السؤال الثاني: ما رأي جماعات الضغط المجتمعي في استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ فيما يخص سياسات إصلاح التعليم العالي[٣]؟

السؤال الثالث: ما المعوقات التي تحول دون مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في المساهمة الفاعلة في صناعة القرار التعليمي بمصر الداعم لرؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي؟

السؤال الرابع: ما آليات التعاون المقترحة بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي لصنع القرار التعليمي الجامعي فيما يخص تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠؟

خامساً: الصعوبات التي واجهت الباحثان:

واجه الباحثان بعض الصعوبات أهمها:

١- ضعف إلمام البعض بتفاصيل رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي.

(3) تم توزيع رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي على السادة أعضاء العينة المختارة من خلال مطوية أعدت بهدف تفعيل المقابلة وتعزيز التفاعل فيها.

٢- توجس البعض من نوعية الأسئلة المطروحة خاصة فيما يتعلق بمحور جماعات الضغط.

٣- صعوبة مقابلة بعض السادة من أعضاء جماعات الضغط المجتمعي وتضارب المواعيد المتفق عليها.

- وتم التغلب على هذه الصعوبات:

- قدم الباحثان ملخصاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي للسادة أعضاء العينة ممن لا يلم بتفاصيل هذه الرؤية.
- أكد الباحثان أن أي بيانات أو معلومات تخضع لسرية البحث العلمي ولا يمكن تداولها بأي حال من الأحوال.
- تم التواصل مع بعض الأعضاء من خلال التليفون أو عبر صفاتهم الشخصية غير facebook.
- وجدير بالذكر أن اختيار مجتمع الدراسة من قبل الباحثان للأسباب التالية:

أولاً: الانتماء إلى كلية التربية وهى الكلية الأم المتمتعة بالكوادر المؤهلة والمدربة على قيادة التغيير التعليمى نحو المستقبل.

ثانياً: تنوع جماعات الضغط المجتمعي في المجتمع والتي تمارس أدواراً مهمة في الحياة العامة في ظل توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة.

ثالثاً: وجود مجموعة من النخب المؤثرة في الحياة المدنية بما لهم أدوار فاعلة على المستوى الوطني العام.

رابعاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

قام الباحثان بتحليل إجابات عينة البحث التي تمت إجراءات المقابلة المفتوحة معهم، وتم تحليل الإجابات عن الأسئلة التي طرحت عليهم على النحو التالي:

أولاً: تحليل الإجابة عن السؤال الأول:

- ما أهمية مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في صناعة القرار التعليمي الجامعي بمصر؟

اتفقت إجابة السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية على ما يلي في الإجابة عن السؤال الأول:

- المشاركة المجتمعية في صناعة القرار التعليمي الجامعي حق أصيل لكل أعضاء هيئة التدريس.
- مشاركة قوى الضغط تمنح القرار شرعية وقوة تمكن متخذه من الاستمرار الآمن في تنفيذه.
- تلك المشاركة تدعم أواصر التعاون الوثيق بين الدولة وبين جماعات الضغط مما يضفي نوعاً من أنواع الثقة المتبادلة بينهما.
- تلك المشاركة تؤكد التلاحم بين الدولة والمجتمع فيما يخص فلسفة صناعة القرار التعليمي الجامعي.
- تلك المشاركة تؤكد التلاحم الوثيق بين الجامعة والمجتمع واعتبار وظيفة الجامعة هي خدمة المجتمع والنهوض الشامل به.

- واتفق السادة أعضاء جماعات الضغط على ما يلي:

فيما يخص الإجابة عن السؤال الأول:

- مشاركة المجتمع حق أصيل يجب أن تكلفة الدولة وتلتزم به تجاه جماعات الضغط.
- مشاركة المجتمع في صنع القرار هو تعبير راق عن احترام الدولة لمواطنيها والتزامها الصارم بالعدالة وحقوق الإنسان وترسيخ المسئولية المجتمعية.
- مشاركة المجتمع في اتخاذ القرار هو ترسيخ لمبدأ المواطنة واحترام مقدرات الديمقراطية.
- مشاركة المجتمع في اتخاذ القرار هو إرساء لمبادئ الشافية والنزاهة وتعزيز المساءلة والمحاسبة.
- مشاركة المجتمع في اتخاذ القرار أبلغ دليل على احترام الدولة لمؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط المؤثرة على صناعة القرار التعليمي السليم.

- **واتفق أعضاء العينة معاً فيما يخص الإجابة عن السؤال الأول على:**
- اعتبار المشاركة حق أصيل تضمنه الدولة لمواطنيها بحكم الدستور والقانون.
- اعتبار المشاركة قناة اتصال فعال بين الدولة وبين جماعات الضغط بما يعود بالنفع على الوطن الذي يدعم هذه المشاركة ويباركها.
- القناعة بأن المشاركة المجتمعية من خلال جماعات الضغط هى ممارسة من الممارسات الديمقراطية التي تمثل مصر الجديدة بعد ٢٠٣٠.
- **واختلاف** أعضاء العينة في إجابة السؤال الأول حول اعتبار المشاركة في صنع القرار التعليمي حقاً من الحقوق المشروعة إذ أقر بذلك العينة من أعضاء هيئة التدريس، بينما اختلف معهم العينة من أعضاء المجتمع المدني بأن مدى التمتع بهذا الحق غير متاح لهم ويواجه بعديد من الصعوبات.
- **ويخلص البحث من خلال إجابة العينة بنوعيها عن السؤال الأول:** أن هناك اتفاق كبير حول أهمية المشاركة في صناعة القرار التعليمي وأنه بإمكان جماعات الضغط أن تؤثر تأثيراً مباشراً على عملية صناعة القرار التعليمي وكذلك التأكيد على أن صانع القرار التعليمي يجب أن يكون على دراية تامة بأهمية مشاركة قوى الضغط المجتمعي وتمثيلها تمثيلاً جيداً يحقق الأهداف العامة المرجوة من المشاركة الفاعلة.

ثانياً: تحليل الإجابة عن السؤال الثاني:

ما رأي جماعات الضغط المجتمعي في استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ فيما يخص سياسات إصلاح التعليم العالي؟

اتفقت إجابة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية على ما يلي:

- التوجه نحو التخطيط المستقبلي لتطوير التعليم الجامعي هو توجه قومي محمود وإيجابي.
- الاستراتيجية تتسم بالتفاؤل المفرط الذي لا يمكن الاقتناع به في ظل الأوضاع الجامعية الراهنة.
- الرؤية الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي بمصر ركزت على الجودة وبرامج التدريب وسبل الارتقاء بقدرات أعضاء هيئة التدريس.
- الإشادة بتوجه الدولة نحو الاهتمام بالطلاب الوافدين وتوفير المناخ العلمي الآمن لهم.
- التأكيد على أن استراتيجية مصر ٢٠٣٠ لإصلاح التعليم العالي هي استراتيجية طموحة جداً وإن كانت المصادر التمويلية غير واضحة المعالم في تناول الرؤية المقترحة.

اتفقت إجابة أعضاء جماعات الضغط المجتمعي على ما يلي:

- القناعة بأهمية التوجه نحو المستقبل فيما يخص سياسات التعليم العالي.
- التأكيد على أن الخطة تمثل نقلة نوعية في مستقبل التعليم الجامعي المصري.
- الإشادة بالتأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المدني في صياغة سياسات مستقبل التعليم في مصر.
- الإشادة بأن التوجه المستقبلي للتعليم الجامعي بمصر يدعم الاقتران بسوق العمل ويدعم طاقات الشباب المبدعة.
- التأكيد على أهمية الانفتاح نحو السوق العالمية والاستثمار التعليمي الفعال في إطار التنافسية العالمية.

واتفق أعضاء العينة معا فيما يخص الإجابة عن السؤال الثاني على:

- القناعة بالرؤية المصرية الطموحة لمستقبل التعليم العالي ٢٠٣٠.
- القناعة بأن الرؤية تمثل نقلة نوعية في مجال التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي.

- الإيمان بأن التعليم هو استثمار للطاقات الواعدة ومن ثم فهو أرقى أنواع الاستثمار المعاصر.

إلا أن عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس تختلف عن أعضاء جماعات المجتمع المدني بالضاغطة فيما يخص:

- الاستراتيجية المصرية ٢٠٣٠ تعبر عن رؤى شاملة أكثر من كونها خطة استراتيجية بمفهومها المنهجي الصحيح.
- المثالية المطلقة لأهداف الخطة المصرية ٢٠٣٠ وكونها نوعاً ما بعيدة عن الواقع.

وباستقراء الإجابة عن السؤال الثاني يخلص البحث إلى أن:

هناك اتفاق شبه تام بين أعضاء العينة على أن التوجه نحو المستقبل في مصر هو توجه عصري، وأن الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠ تحمل مجموعة من التطلعات المستقبلية الواعدة والتي - إن توفرت لها البيئة المناسبة - قادرة على أن تنقل التعليم الجامعي المصري نقلة نوعية وواعدة.

ثالثاً: تحليل الإجابة عن السؤال الثالث:

ما أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في المساهمة الفاعلة في صناعة القرار التعليمي بمصر الداعم لرؤية ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي؟

- اتفق أعضاء العينة معاً على المعوقات التالية:
- مصادر تمويل الخطة غير واضحة المعالم.
- مشاركة جماعات الضغط في المراحل التمهيدية الأولى لصياغة الخطة كانت مشاركة وهمية ولا وجود لها إلا في النص المكتوب فقط.
- صياغة الخطة بعيدة جداً عن مبادئ التخطيط الاستراتيجي المتعارف عليه وما هي إلا مجموعة من الإرشادات والتطلعات التي تتسم بالعمومية المطلقة.
- الأهداف المحددة بالخطة تتسم بعدم الواقعية إذ يستحيل أن تتحقق كثير من الأهداف المحددة وفق الإطار الزمني المحدد لها.
- التوترات والتحديات الأمنية والاقتصادية بمصر تلقي بظلال قاتمة على عملية التخطيط الاستراتيجي السليم.
- الانفصال التام بين إدارة التعليم وبين المجتمع فكلاهما في واد، ولا توجد أي تفاهمات بين التعليم الجامعي وماذا يريد السوق منه؟
- آليات المراقبة والمتابعة والمحاسبة غير واضحة المعالم في الخطة الاستراتيجية.
- دور الدولة بارز جداً في صياغة الخطة بدرجة تؤكد أن مشاركة جماعات الضغط هي مشاركة شرفية لا يعتد بها إلا لتجميل الممارسات التي أقرت أصلاً.
- صياغة رؤى التعليم الجامعي ٢٠٣٠ لم تفرق بين التعليم الجامعي العام والخاص والأنماط الأخرى وكأن التعليم العالي في مصر تحكمه معايير واحدة ثابتة متفق عليها بين كل أنواعه وهذا خطأ.
- التنبؤات التنافسية بالخطة مبالغ فيها جداً جداً فيما يخص الأرقام المدرجة بها ومن ثم تحتاج إلى تعديل.

وباستطلاع إجابة العينة على السؤال الثالث والمتعلق بأهم المعوقات التي تحول دون مشاركة جماعات الضغط المجتمعي في المساهمة الفاعلة في صناعة القرار التعليمي بمصر الداعم لرؤية ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم الجامعي، تجدر الإشارة إلى مجموعة من لملاحظات هي:

- الاتجاه نحو مستقبل التعليم الجامعي بمصر هو اتجاه مهم غير واضح المعالم في إطار رؤية شمولية لم تحدد هوية التعليم الجامعي المراد تطويره رغم تنوعاته العديدة بمصر.
- الاتجاه نحو الإصلاح الجامعي هو اتجاه نحو ممارسات عامة لا تراعي الخصوصيات التي تتمتع

بها كل جامعة مصرية عن الأخرى ومن ثم كانت السياسات متداخلة وغير منظمة أحياناً.

- الرؤية المصرية للتعليم العالي ٢٠٣٠ أكدت على أهمية التدريب والارتقاء بالمهارات وممارسات الجودة في ظل توجهات رافضة لفكر الجودة أصلاً بل وتعتبره مضيعة للوقت وممارسات جوفاء لا داعي لها ولا مبرر لوجودها.
- الرؤية المصرية للتعليم العالي ٢٠٣٠ لم تتمكن من تفعيل الحوار المجتمعي السليم حول الاقتناع بها وإن كانت هناك إشارات إلى مدى مساهمة المجتمع في صناعة هذه الرؤية إلا أنها مساهمات شرفية لا قيمة لها.

رابعاً: تحليل الإجابة عن السؤال الرابع:

ما آليات التعاون المقترحة بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي لصنع القرار التعليمي السليم فيما يخص رؤية مصر ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي؟

بتحليل إجابات العينة على السؤال الرابع اتفق الجميع على ما يلي:

- إعادة هيكلة الخطة وفق رؤى أشمل تراعي المستجدات المحلية والإقليمية العالمية المتلاحقة.
- تمكين جماعات الضغط المجتمعي من ممارسة أدوار اكثر فعالية وتأثيراً في ظل تنامي قوة هذه الجماعات وقدرتها على التأثير الكبير في صياغة السياسات التعليمية.
- استخدام أسلوب التخطيط الاستراتيجي المقنن لترجمة الرؤية الحالية إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ مشفوعة بسياقات زمنية تحترم ويلتزم بها.
- تعزيز الثقة المتبادلة بين مؤسسات الدولة وبين جماعات الضغط المجتمعي في إطار مشترك من التفاهم والشراكة القادرة على تحقيق الرؤى المستقبلية.
- دعم الارتباط الوثيق بين سياسات التخطيط المستقبلي ومتطلبات البيئات المحلية وقدرة جماعات الضغط المجتمعي على ترجمة هذه السياسات إلى واقع ملموس بقدرتها على التلاحم الشعبي والمجتمعي.
- بناء آلية متفق عليها للمساءلة والمحاسبة والمتابعة والتقييم تحلل ممارسات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة وأن تكون لجماعات الضغط المجتمعي أدواراً فاعلة في ممارسة سلطات المساءلة والمحاسبة.
- تعديل القانون بما يمكن الجماعات الضاغطة من ممارسة أدوارها في إطار من الحرية القانونية التي تجعلها أقدر على ممارسة واقعية وسليمة لأدوارها في خدمة التعليم الجامعي وتحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم الجامعي.
- بناء قنوات اتصال بين الدولة والجهات الضاغطة مما يمكن من معالجة أي صراعات أو أزمات قد تطفو على السطح أثناء تنفيذ الاستراتيجية المقترحة.

من خلال تحليل البحث لإجابات العينة عن السؤال الرابع تجدر الإشارة إلى أن:

- رؤى المستقبل يجب أن تكون واضحة المعالم في إطار التنافسية المحمودة بين مصر وغيرها من دول العالم.
- الإطار القانوني لتمكين جماعات الضغط من ممارسة أدوارها في تعزيز ممارسات إصلاح التعليم سيكون لها أبلغ الأثر في نجاح مهمة هذه الجماعات في تحقيق رسالتها السامية في خدمة التعليم الجامعي في مصر.
- الأمل فى التوافق بين الدولة والجماعات الضاغطة يظل حلماً قائماً وأساسًا راسخًا لأي عمل تنموي مستقبلي.

وإجمالاً بعد تحليل الإجابات الخاصة بالمقابلة مع السادة عينة البحث ينتقل البحث إلى الجزء الأخير والخاص ببناء تصور مقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي الجامعي في ظل استراتيجية ٢٠٣٠، وهو تصور يستعرضه البحث في الجزء القادم.

المحور الثانى: التصور المقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي

تمهيد:

في ضوء التحليل الذي تناوله البحث في شقيه النظري والميداني فإننا الآن بصدد بناء تصور مقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي، وينطلق هذا التصور المقترح مدعماً التوجه نحو الشراكة الهادفة بين الدولة والمؤسسات غير الحكومية والتي من شأنها أن تشارك مشاركة حقيقية في صياغة مستقبلها التعليمي في إطار من التناغم والتوافق وليس التنافر والتناحر مع الدولة.

والتوجه نحو بناء مشاركة فاعلة بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي فيما يخص رؤى المستقبل نحو استراتيجية ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم الجامعي هو توجه نحو المستقبل المشترك بل نحو المصير الواحد المشترك لأبناء المجتمع الواحد بمختلف أطيافه وتنوعاته.

بنية التصور المقترح:

أولاً: الأهداف العامة للتصور المقترح.

ثانياً: الاعتبارات التي يستند إليها التصور المقترح.

ثالثاً: المعوقات المتوقع أن يقابلها التصور المقترح.

رابعاً: الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح.

خامساً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح.

وفيما يلي استعراض شامل:

أولاً: الأهداف العامة للتصور المقترح:

تتمثل الأهداف العامة للتصور المقترح فيما يلي:

١- بناء نموذج قوى للشراكة بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي فيما يخص تعزيز استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وما يخص التعليم الجامعي.

٢- تعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة وجماعات الضغط في إطار قانوني يحترم حق الدولة في سيادتها وحق هذه الجماعات في التعبير عن رؤاها في مستقبل التعليم الجامعي في مصر باعتباره أمراً مجتمعياً مهماً يخص كل فئات الشعب المصري.

٣- تعزيز التكامل بين الدولة والجماعات الضاغطة بشأن توزيع المهام والمسئوليات المشتركة الفعالة في صياغة مستقبل الوطن وفق بروتوكول عمل متعارف عليه بين الجانبين.

٤- ترسيخ قواعد جديدة للمساءلة والمحاسبة تمكن الدولة من ممارسة سيادتها في صياغة قرارها التعليمي وتمكن في الوقت نفسه جماعات الضغط من ممارسة دورها المساند للدولة في إطار من الاحترام المتبادل.

٥- تعزيز علاقات التفاعل بين جماعات الضغط المجتمعي في مصر والقضاء على حالة الفردية والعمل غير المنظم الذي تتسم به كثير من جماعات الضغط في مصر تمهيداً لبناء مناخ آمن داعم للشراكة الفاعلة بين الدولة وهذه المنظمات.

ثانياً: الاعتبارات التي يستند إليها التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صناعة القرار التعليمي

الجامعي في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وفق الاعتبارات التالية:

١- الاتجاه العالمي نحو تعزيز مشاركة قوى الضغط المجتمعي في صناعة القرارات الخاصة بالتعليم بالتعليم العالي.

٢- زيادة أعداد جماعات الضغط المجتمعي وتنوع وسائل الاتصال بينها بما يشكل قوة ضغط قادرة على المشاركة الفعالة في صياغة المستقبل التعليمي.

٣- تداخل مصالح هذه القوى مع مصالح الدولة ومن ثم أصبح على الدولة أن تستمتع إلى هذه الجماعات وأن تتفاوض معها من أجل بناء نظام تعليمي جامعي يحقق أهداف الدولة وأهداف هذه الجماعات في إطار الشراكة.

٤- المواثيق الدولية التي تمكن هذه الجماعات من حرية التعبير وحرية الرأي وحرية الممارسات في إطار شرعي وقانوني يمكنها من الوجود المؤثر ومن مشاركة الدولة في صياغة رؤى المستقبل.

٥- القناعة التامة بأن التشريعات المعاصرة قاصرة وغير قادرة على تحقيق التعاون المنشود بين الدولة وبين جماعات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة رؤى واستراتيجيات المستقبل.

ثالثاً: المعوقات المتوقع أن يقابلها التصور المقترح:

يتوقع أن يواجه التصور المقترح مجموعة من المعوقات أهمها:

١- الأطر التشريعية غير المرنة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة وبين جماعات الضغط المجتمعي.

٢- ضعف الثقة المتبادلة بين الدولة وبين جماعات الضغط المجتمعي.

٣- الرؤى الاستراتيجية المستقرة القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة في ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي ودور جماعات الضغط في التأثير على صناع القرار.

٤- الهيكلية الهشة التي عليها جماعات الضغط المجتمعي وضعف قدرتها على التأثير القوي في صناعة القرار.

٥- الظروف المحيطة بالوطن والاعتبارات الأمنية والوطنية التي تجعل الدولة تنظر بعين الريبة لأي منظمات ضاغطة إلا في إطار سلطة احترام الدولة وسيادة القانون.

رابعاً: الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح:

هناك مجموعة من الآليات المقترحة لتنفيذ التصور المقترح لتمكين جماعات الضغط المجتمعي من المشاركة في صنع القرار التعليمي في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ لتطوير التعليم العالي، تتمثل في:

أولاً: ترسيخ الإطار التشريعي الداعم لعلاقة الدولة بجماعات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بالمساهمة في صياغة رؤى مستقبل التعليم العالي في مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ ويمكن تعزيز هذه الآلية من خلال:

١- سن القوانين والتشريعات المنظمة لعلاقة الدولة بجماعات الضغط المجتمعي في إطار يصون سيادة الدولة ويحافظ عليها ويحترم جماعات الضغط المجتمعي ويرسخ أسس التواصل الفعال معها وفقاً للقانون والدستور.

٢- الاستفادة من رؤى التشريع العالمية المنظمة للعلاقة المتبادلة بين الدولة ومنظمات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بدورها في رسم السياسات التعليمية.

٣- مراجعة الدولة للجماعات الكائنة حالياً ومطالبتها بتوفيق أوضاعها القانونية في إطار السياق القانوني المتفق عليه تدعيماً لبناء مناخ آمن للتعاون والتوافق مع الدولة.

٤- تعزيز اللوائح الجامعية بما يمكن جماعات الضغط المجتمعي من ممارسة أدوار فعالة في صياغة رؤى المستقبل لهذه المؤسسات بالتوافق مع التوجهات العامة للدولة.

٥- بناء آلية واضحة المعالم للمساءلة والمحاسبة الصارمة تواجه بها الدولة جماعات الضغط المجتمعي حال خروجها عن مقتضيات العمل الوطني السليم.

ثانياً: دور الدولة في تعزيز سياسات الإقناع باستراتيجية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم العالي:

ويمكن تعزيز تلك الآلية من خلال:

١- إعادة صياغة الاستراتيجية الحالية وفق المتغيرات المعاصرة والتي من أهمها إشراك جماعات الضغط في إعادة صياغتها وفقاً للمصالح المشتركة بين الدولة وهذه الجماعات.

٢- استثمار الإعلام المتاح في إعادة تسويق استراتيجية مصر ٢٠٣٠ وفق رؤى متبادلة ومتوافق عليها بين الدولة ووسائل الإعلام الحكومية والخاصة.

٣- مراجعة السياسات والرؤى المتفق عليها وفق استراتيجية ٢٠٣٠ مع الجماعات الضاغطة وبناء جسور من التواصل الفعال مع هذه الجماعات في إطار من المساءلة والمحاسبة والمتابعة الصارمة كي لا تكون الاستراتيجية مجرد إطار نظري دون أي مردود عملي على أرض الواقع.

٤- حشد طاقات الخبراء وذوي التخصص وأعلام التخطيط الاستراتيجي في متابعة تنفيذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتعليم العالي والقيام بعمليات تقييم وتقويم مرحلي لهذه الممارسات بما يدعم توجه الدولة الجدي لتنفيذ رؤيتها للتعليم العالي في ٢٠٣٠.

٥- الالتزام بالجدول الزمني المعلن وفق خطة الدولة للنهوض بالتعليم العالي بمصر ٢٠٣٠ وكذلك الالتزام الكامل بمفردات الخطة الاستراتيجية سواء في شقها التنظيمي أو الاستراتيجي أو المستقبلي أو المالي.

ثالثاً: تمكين جماعات الضغط من التوافق مع الدولة لدعم قدرتها على التأثير في مستقبل التعليم العالي في مصر وفق رؤية ٢٠٣٠.

ويمكن تعزيز تلك الآلية من خلال:

١- بناء بروتوكولات تعاون بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بسياسات دعم جهود إصلاح التعليم العالي وفق رؤية ٢٠٣٠.

٢- بناء شراكات هادفة بين الدولة ومؤسسات الأعمال والجماعات الاقتصادية القادرة على استثمار طاقات المخرجات الجامعية التي يحتاجها سوق العمل.

٣- مرونة التشريعات الحكومية، ومنح التسهيلات لهذه الكيانات الضاغطة حتى تتمكن من القيام بأدوارها في دعم الدولة لتنفيذ رؤى الإصلاح التعليمي الجامعي المنشود في ٢٠٣٠.

٤- فتح قنوات اتصال مباشرة بين الدولة وبين الجماعات الضاغطة بحيث يتمكن كلاهما من التعبير عن وجهات النظر الخاصة والقضاء على الفجوات التي قد تؤثر على علاقتها فيما يتعلق بالتعاون من أجل مستقبل التعليم الجامعي في مصر ٢٠٣٠.

٥- إتاحة الفرصة لجماعات الضغط للتواصل مع خبراء التخطيط التعليمي والاقتصادي وصناع

الاستراتيجيات المستقبلية للتعليم في مصر ٢٠٣٠ وإبداء وجهات نظرهم ورؤاهم حيال مستقبل التعليم العالي في مصر تفعيلاً للتواصل الفعال بينهما.

رابعاً: بناء شراكة فعالة بين الدولة ومنظمات الضغط المجتمعي فيما يتعلق بالمصالح التعليمية المشتركة في ظل استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

ويمكن تعزيز تلك الآلية من خلال:

١- تحديد هوية المصالح المشتركة بين الدولة ومنظمات الضغط المجتمعي.

٢- تحديد سياسات الدعم التمويلي للمشروعات التعليمية من قبل المؤسسات المجتمعية المانحة والمستثمرة لطاقات المخرجات التعليمية المتوقع أن يفرزها نظام التعليم في المستقبل.

٣- عقد أنواع جديدة من الشراكات الاقتصادية مع المستثمرين ورجال الأعمال وأعضاء منظمات المجتمع المدني والكيانات غير الحكومية للاستفادة من مخرجات التعليم المصري الجامعي خاصة في المجالات التقنية والنوعية والتي يحتاجها سوق العمل في مصر.

٤- الاستفادة من الشراكة مع جماعات الضغط العالمية في إطار احترام السيادة الوطنية وتلبية مقترحات هذه الجماعات في إطار التكامل الاقتصادي العالمي.

٥- دعم أصحاب المصالح بتوفير نظام تعليمي جيد يتواكب مع المتطلبات البيئية المتنوعة والتي تفرض على الدولة أن تراعي الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والسكانية في التخطيط لمستقبل التعليم الجامعي في مصر.

خامساً: التخطيط المستقبلي لصناعة قرار تعليمي مؤثر داعم للتوجهات القومية لإصلاح التعليم العالي في ظل التحديات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة.

ويمكن تعزيز تلك الآلية من خلال:

١- تحديد المتطلبات القومية من التعليم العالي في مصر خلال الخطة ٢٠٣٠.

٢- تعزيز الهوية الوطنية للتعليم العالي في مصر لمواجهة التحديات المتلاحقة.

٣- ترسيخ التعاون مع جماعات الضغط المجتمعي بما يضمن الوقوف في خندق واحد خندق يستهدف أمن مصر القومي.

٤- تعزيز اللقاءات المتبادلة مع جماعات الضغط لمناقشة أحدث المستجدات على الساحة المصرية وتأثيراتها السلبية على نظام التعليم الحالي في مصر وسبل مواجهة هذه التحديات.

٥- التمكن من صياغة آلية جديدة لصناعة القرار التعليمي السليم القائم على الشراكة الهادفة بين الدولة وجماعات الضغط المجتمعي فيما يخص تحديد مستقبل التعليم العالي في مصر ٢٠٣٠.

خامساً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

للتمكن من تفعيل التصور المقترح توجد مجموعة من المتطلبات الداعمة لتنفيذه تتمثل في:

١- النية الصادقة للتعاون بين الدولة والجماعات الضاغطة بعيداً عن سوء النوايا المتبادلة في إطار عادل يحترم الدولة ويحترم سيادة القانون ويحترم هوية الوطن وأمنه واستقلاله.

٢- وجود آلية صارمة للمساءلة والمحاسبة تقوم على العدالة والمصداقية وتفعيل القانون تجاه كل الممارسات التي من شانها أن تعيق سعي مصر نحو تعديل وإصلاح نظامها التعليمي العالي وفق رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠.

٣- توفير الميزانيات ومصادر التمويل المؤمنة لتنفيذ مصر لرؤيتها ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالى وتنويع مصادر التمويل والاستفادة من الداعمين ذوي الشراكات الهادفة مع الدولة.

٤- الاستفادة من الرؤى الاستراتيجية العالمية الداعمة لإصلاح الأنظمة التعليمية للتعليم العالي في كافة دول العالم خاصة المتقدمة منها.

٥- المراجعات والتقييمات الفورية لجهود الإصلاح الحالية وفق استراتيجية مصر لإصلاح التعليم العالي ٢٠٣٠ وتدعيم نقاط القوة ومعالجة أوجه الخلل ودعم الرؤى الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم العالي بالتعاون مع جماعات الضغط المجتمعية في إطار الاحترام المتبادل.

مراجع البحث

١) إلهام عبد الحميد: **التعليم والثورة والواقع والتفسير الممكنة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٨.

٢) ماجد عثمان: صناعة قياس الرأي العام: إشكاليات مرتبطة بمراحل التحول الراهنة، **الديمقراطية**، ع ٥٨، إبريل ٢٠١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٩١.

3) Cronin, K.: Trans disciplinary Research and Sustainability Overview Report, Prepared for The Ministry of Research, Science and Technology (MORST), 2008, P. 76.

٤) أنتوني جيرنز: الطريق الثالث، **تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة: أحمد زايد، محمد محي الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٨.

٥) بثينة عبد الرؤوف رمضان: جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٦) مراد صالح مراد زيدان: دور جماعات الضغط في توجيه السياسية التعليمية في ضوء بعض المداخل المعاصرة ببناء القوة، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، ج ٤٢، يناير ٢٠٠٠.

٧) نهى حامد عبد الكريم: صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١.

٨) فيصل محمد إبراهيم: العوامل المؤثرة على مشاركة الموظفين في صنع القرار التعليمي وعلاقته بمستوى أدائهم، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٨.

٩) ماجدة مصطفى عبد الله عبد الرازق: ممارسات جماعات الضغط وعملية صنع القرار التربوي في بعض الدول المتقدمة في مصر، دراسة مقارنة، **مجلة التربية**، مج ١٤، ٣٢٤، مايو ٢٠١١.

متوفر على:

- http://search.mandumah.com/record/29601.

١٠) محمد الصالح بن شعبان: تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي والتعليمي، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر، ع ٤٤، ديسمبر ٢٠١٥.

١١) أماني السيد السيد غبور: تصور مقترح لتحقيق التميز الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الإدارية بالجامعات المصرية في ضوء مدخل اقتصاد

المعرفة، **مستقبل التربية العربية**، مج ٢٤، ع ١٠٦، القاهرة، يناير ٢٠١٧.

12) Moruatona, Tonic: Adult education and the empowerment of civil society, International journal of lifelong Education, Nov 99, Vol. 18, Issue. 6. Nov 1999.

13) JENNETH PARKR: Cooperation and conflict: an analysis of political legitimacy claims in lobbying for education for sustainable development. Contemporary Politics, Volume 11, Number 2-3, June - September 2005.

14) Mavis G. Sanders, Karla C. lewis: Building Bridges Toward Excellence: Community Involvement in High Schools, The University of North Carolina Press, 2005.

15) Hector H. Rivera Roland G. Tharp: A native American Community's Involvement and Empowerment To Guide Their Children's Development in The School Setting, Journal of Community Psychology, vol. 34, No. 4. 2006.

16) David A. Tandberg: Politics, Interest Groups and State Funding of Public Higher Education, 15 January 2009/ Published online: 27 January 2010.

١٧) سامي محمد ملحم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٢٩٨

١٨) كمال المنوفي: **أصول النظم السياسية المقارنة**، الربيعان للنشر، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٦٨.

١٩) فاروق عبده فليه، أحمد عبد الفتاح الزكي: **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٧١.

٢٠) المرجع السابق: ص ١٩٧.

٢١) راجع رؤية مصر ٢٠٣٠ عبر: www.sdsegypt2030.com.

٢٢) مراد صالح مراد زيدان: دور جماعات الضغط في توجيه السياسة التعليمية في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة، **مرجع سابق**، ص ١٢٥.

٢٣) حامد عمار: **تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤، ص١٠٣.

٢٤) عبد السلام نوير: تطوير التعليم في مصر في ضوء التجارب الدولية، **رؤى مصرية**، العدد ١٨، السنة الثانية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، يوليو ٢٠١٦، ص ٤٥.

٢٥) محمد الصالح بن شعبان: تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي والتعليمي، **مرجع سابق**، ص ص ١٤٣: ١٤٤.

٢٦) علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل: **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٥، ص ٢٠٢.

٢٧) محمد الصالح بن شعبان: **مرجع سابق**، ص ١٤٩.

٢٨) نفس المرجع السابق: ص ١٤٨.

٢٩) أماني قنديل: **دور جماعات المصالح والسياسات العامة، دراسة حالة لنقابة المعلمين**، مركز الدراسات والبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٨.

٣٠) محمد علي محمد: العلاقات المتبادلة بين الدولة وقوى الضغط المجتمعي (الأحزاب السياسية - النقابات المهنية - منظمات المجتمع المدني)، **الحوار المتمدن**، ع ١٩٠٢، ٢٠٠٧/٥/١، ص٣.

٣١) فايز مراد مينا: **التعليم في مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٨٠: ١٨١.

٣٢) عبد اللطيف محمود محمد: **تحليل أداء السياسة التعليمية (رؤية نظرية - إطار تطبيقي)**، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٩، ص ص ١٤: ١٥.

٣٣) ماري جوي بيجوزي: وجهة النظر الحكومية عن التعلم الجيد، **مستقبليات**، المجلد ٣٤، العدد ٢، مكتب التربية الدولي، جنيف، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٨٧.

34) Dakar framework of Action, UNESCO, 2000. P. 18.

٣٥) عبد الجليل عكاري، ثيبوت لوفرييه: السياسات التعليمية للمنظمات الدولية، نقاط الاختلاف والالتقاء، **مستقبليات**، المجلد ٤٥، العدد ١، مكتب التربية الدولي، جنيف، مارس ٢٠١٥، ص ص ٢١٩: ٢٢٣.

٣٦) كليمينتينا آسيدو: فتح الآفاق لرؤى وآراء جديدة في مجال التعليم، **مستقبليات**، المجلد ٣٩، العدد ١، مكتب التربية الدولي، جنيف، مارس ٢٠٠٩، ص ٥.

٣٧) إيهاب السيد محمد إمام: دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينات، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٤، ص ص ٣١: ٣٥.

٣٨) ت.م. ماروب: سياق المناهج، التعليم، التعلم، التقييم والمشاركة فيها، **مستقبليات**، المجلد ٤٥، العدد ٤، مكتب التربية الدولي، جنيف، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٦٠٤.

39) Jhon Newhouse: "The Influence of Lobbies on u.s Foreign Policy", Foreign affairs, June 2009, http://www.foreignaffairs.com/articles/64941/John-newhouse/diplomacy-inc.

40) ESOMAR/WAPOR: Guide to opinion Polls,(2014), http://waporporg/esomarwapor-guide-to-opinion-pools/

٤١) علي صالح جوهر: **المشاركة المجتمعية وإصلاح التعليم في مصر، قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني**، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٣، ص ص ١٠٩-١١١.

٤٢) جمهورية مصر العربية: رئاسة مجلس الوزراء، استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠، متوفر على: www.cabinet.gov.eg.5/1/2018.

٤٣) ----------: محاور الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، مصر ٢٠٣٠.

٤٤) ----------: مؤشرات قياس أداء التعليم والتدريب حتى عام ٢٠٣٠ التعليم العالي.

٤٥) ----------: برامج التعليم والتدريب حتى عام "٢٠٣٠" التعليم العالي.

٤٦) راجع كذلك رؤية مصر ٢٠٣٠ التعليم العالي عبر:

http://www.sdsegypt2030.com،
التعليم، البعد الاجتماعي، ٢٠١٨/١/٧.

٤٧) المعهد المصري للدراسات: قراءة في استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ متوفر على:
http://www.eipss.eg.org/2030/-قـــراءة-فـــي-استراتيجية-مصر-للتنمية. 7/1/2018.

٤٨) صحيفة الوطن المصرية: رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، متوفر على:
http://www.elwatonnews.com/news/debils/2350622.

٤٩) صحيفة الأهرام المصرية: إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية والارتقاء بحياة المواطن، الخميس ٢٠١٦/٢/٢٥، ع ٤٧١٩٧. متوفر على:
http://www.ahram.org.eg.News.7/1/2018.

٥٠) ديوبلدفان دالين: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط ٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥٥.

٥١) سامي محمد ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، **مرجع سابق**، ص ٢٩٨.

٥٢) محمد الطيب وآخرون: **مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢١٢.